

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية

المشاريع الصغيرة في فلسطين

(دراسة حالة: مؤسسة فاتن للاقراض في محافظتي الخليل وبيت لحم)

كوثر خليل محمود أبو جلفيف

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1438هـ / 2017م

واقع برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية المشاريع  
الصغيرة في فلسطين

(دراسة حالة: مؤسسة فاتن للاقراض في محافظتي الخليل وبيت لحم)

إعداد:

كوثر خليل محمود أبو جلغيف

بكالوريوس خدمة اجتماعية من جامعة القدس المفتوحة/فلسطين

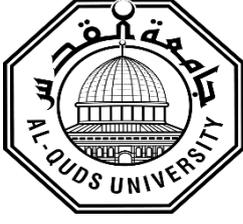
المشرف: د.نضال درويش

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لتعليمات درجة الماجستير في جامعة القدس -

معهد التنمية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية

جامعة القدس

1438هـ-2017م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية المستدامة

### إجازة الرسالة

واقع برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين

(دراسة حالة: مؤسسة فاتن للاقراض في محافظتي الخليل وبيت لحم)

اسم الطالبة : كوثر خليل محمود أبو جلغيف

الرقم الجامعي: 21410066

المشرف : الدكتور نضال درويش

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 20 / 5 / 2017 من لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتوقعهم:

التوقيع .....  
التوقيع .....  
التوقيع .....  
التوقيع .....

1- رئيس لجنة المناقشة د. نضال درويش

2- ممتحناً داخلياً د. ابراهيم عوض

3- ممتحناً خارجياً د. عفيف حمد

القدس-فلسطين

1438هـ/2017 م

## الإهداء

أهدي هذا الجهد الى نبع الحنان أمي ... الى سندي أبي الغالي ...

الى عنوان فرحتي ... اخواني واخواتي الغاليين...

اهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل فلسطيني يجلس على مقاعد العلم لينهل منه وإلى كل صانع قرار  
وباحث يساهم جاهدا في رفع المسيرة التعليمية

إلى كل من قدم حياته في سبيل العلم والتعلم

الى كل من عشق الكتب ونهل من نور المعرفة وأثار بها درب الآخرين

إلى كل من أفنى سنين عمره في الصروح الأكاديمية لتقديم أفضل العلوم وأرقى أنواع المعرفة لشعبه

إلى الذين لولاهم لما استطعنا أن نخط أقلامنا بتلك السطور

.إلى من كرمهم الله بنور العلم والمعرفة

الى حملة لواء العلم

أساتذتي وزملائي وزميلاتي الاعزاء

كل الاصدقاء المحترمين...الذين قدموا لي كل الدعم والمساندة...

الباحثة: كوثر خليل محمود ابو جلعيف

## إقرار

أقر أنا معدة هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة ابحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وان هذه الدراسة، لم يقدم لنيل درجة عليا لاي جامعة او معهد اخر.

اسم الطالبة: كوثر خليل محمود ابو جلغيف

التوقيع: .....

التاريخ: 2017/5/20

## شكر وعرّفان

الحمد لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله الذي أعانني على إكمال هذه الرسالة، والصلاة والسلام على رسول الله أفضل السلام وأتم التسليم.

أما بعد ... فبعد أن أتممت هذه الرسالة، كان لزاما علي أن أنسب الفضل من بعد الله لذوي الفضل استنادا لقوله تعالى " **لئن شكرتم لأزيدنكم**" صدق الله العظيم.

فانه لمن دواعي سروري ان أتقدم بالشكر والعرّفان لجامعتنا -جامعة القدس التي أتاحت لي الفرصة بالالتحاق ببرنامج الدراسات العليا، ممثلة برئيسها وإدارتها الكريمة، كما أتقدم بالشكر لمدير معهد التنمية المستدامة، وأعضاء هيئة التدريس لجهودهم في دعمنا نحو التقدم والتطور العلمي

الى الدكاترة الممتحنين ... الى الدكاترة المحكمين ... شكرا لجهودكم المميزة والرائعة...

كما وأقدم كل الشكر الى الدكتور نضال درويش الذي أشرف على رسالتي منذ أن كانت فكرة، وتعاونه ومنحة الوقت الكافي لإتمام هذا البحث ومساندته لي في تقديم المعلومات والبيانات اللازمة لمتطلبات هذا البحث بكل موضوعية وشفافية

كما اقدم الشكر لكل العاملين في الشبكة الفلسطينية للإقراض (فاتن) على تعاونهم المميز وتسهيل مهمتي في الوصول الى عينة الدراسة.. وكافة اصحاب المشاريع الصغيرة ( المقترضين).. شكراً لكم

الباحثة: كوثر خليل محمود ابو جليغ

## المصطلحات:

<p>"هو عمل يقوم به الفرد لينفذ فكرة معينة سواء أكانت عبارة عن منتج أو خدمة، ويستخدم المشروع لتنفيذ ذلك، ويحتاج الى موارد مالية ومعرفية وكادر" (حرز الله، 2014).</p>	<p><b>المشروع</b></p>
<p>"يقصد بذلك القطاع الذي تتبع له المنشأة من حيث ملكية أغلبية رأس مال المشروع ( اي 51% فأكثر )" ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007).</p>	<p><b>ملكية المشروع</b></p>
<p>"هو المشروع الذي يديره مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين (5-15) عامل" (نصرالله، والصوراني، 2005).</p>	<p><b>المشروع الصغيرة</b></p>
<p>"هي المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل لمحدودي الدخل، ليشمل خدمات الاقراض والادخار" (عقل، 2010).</p>	<p><b>مؤسسات التمويل الاقراض</b></p>
<p>تُعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عملية تقدم ونمو تكون بشكلٍ جزئيٍّ أو شاملٍ باستمرار، تتفاوت بأشكالها، وتُركّز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلّباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية (ايمان الحيازي، 2016).</p>	<p><b>التنمية</b></p>

## الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين من وجهة نظر المقترضين ( أصحاب المشاريع أو من ينوب عنهم) في محافظتي بيت لحم والخليل.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، ومعرفة ما مدى مساهمة برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، من الوقوف وتسليط الضوء على برامج التمويل المتخصصة والموجهة الى مساعدة وتنمية المشاريع الصغيرة، حيث تتمتع هذه المشاريع بأهمية كبيرة في عملية التنمية، والتطور الاقتصادي والاجتماعي، للوصول الى الاهداف المرجوة، ولهذا الغرض تم تصميم استبيان و تم توزيعه على مجتمع الدراسة المكون من اصحاب المشاريع الصغيرة القائمة والمستفيدين من القروض التي تقدمها مؤسسة فانتن للإقراض أو من ينوب عنهم، وقد تكون مجتمع الدراسة من (109) من المقترضين، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (109) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (108) استبانة، أي ما نسبته 99.08%.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ان برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة قد ساهمت بدرجة متوسطة في تنمية المشاريع الصغيرة القائمة في فلسطين، بالاضافة الى زيادة التدفق النقدي للمشروع، كما وساهمت في زيادة استثمار رأس مال المشروع وبدرجة كبيرة كما اشار اليه افراد عينة الدراسة، هذا وساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة عدد العاملين في تلك المشاريع وبدرجة متوسطة، بالاضافة الى مساهمتها في تعزيز بناء القدرات المهنية لأصحاب

المشاريع، كما وساهمت في زيادة قدرة المشروع على استقطاب مهن متنوعة وبدرجة متوسطة، كذلك ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرات المشاريع من الناحية الإدارية وبدرجة متوسطة، كما أكد المقترضين بأن برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة تقوم على توفير خدمات تثير إنتباه الزبائن وبدرجة متوسطة، بالإضافة الى ان برامج التمويل قد ساهمت في ضمان استدامة المشاريع التي تدعمها وبدرجة متوسطة، ايضاً ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في المساعدة باستمرار زيادة الطلب على منتجات المشاريع الصغيرة وبدرجة متوسطة، وتفعيل دور القوة البيعية العاملة في المشاريع وبدرجة متوسطة، وزيادة قدرة المشاريع الصغيرة للاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل وبدرجة كبيرة، بالإضافة الى قدرتها في الحفاظ على جودة خدمات الانتاج للمشاريع الصغيرة وبدرجة كبيرة، والتنوع في نوعية خدمات المشاريع الصغيرة وبدرجة متوسطة ومن اهم التوصيات التي اقترحتها الباحثة.

استنتجت الباحثة من خلال نتائج هذه الدراسة، أن برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض تساهم في تنمية المشاريع الصغيرة بدرجة متوسطة، حيث كان ترتيب أهتتام برامج التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة هو زيادة رأس مال المشروع، ثم زيادة القدرة التنافسية للمشروع، زيادة فرص التشغيل، تحقيق استدامة المشروع وتحقيق زيادة المبيعات، وأن الدور الاقتصادي الذي تقوم به مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين لا يزال صغيرا نسبيا، مقارنة بالدور الذي يلعبه القطاع المالي الرسمي (المصارف ومؤسسات القطاع المالي الاخرى)، إلا أن هذا الدور أخذ بالتزايد من سنة لأخرى، وهو مرشح للاستمرار في النمو خلال السنوات القادمة في ظل تنامي فجوة التمويل لقطاع الأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة والذي هو مركز اهتمام واستهداف من قبل هذه المؤسسات، أما بخصوص الفئات المستهدفة، فان مؤسسات الإقراض تركز جزءا كبيرا من نشاطها في الأرياف والمخيمات، والمناطق البعيدة عن مراكز المدن، حيث تبين أن نحو 83% من أنشطة المؤسسات

يتركز في المناطق الريفية والمخيمات. وقد تكون بعض المناطق خارجة عن الإطار السيادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يجعل من الصعب تطبيق القوانين في تلك المناطق وتحصيل الديون المستحقة في حال التخلف عن السداد. كما أن بعض المؤسسات تستهدف شرائح معينة من السكان، كالقروض الموجهة للنساء، الأمر الذي قد يزيد أيضا من صعوبة التحصيل بسبب الثقافة والعادات السائدة في المجتمع، بالإضافة الى ان مساهمة هذه المؤسسات في الحد أو التقليل من البطالة في المجتمع الفلسطيني فكل قرض ممنوح من قبل هذه المؤسسات يساعد في خلق فرصة عمل واحدة على الأقل لأحد أفراد الأسرة المقترضة، ومن الملاحظ من طبيعة التوزيع القطاعي في مؤسسات الإقراض المتخصصة، أنها تتجه لدعم القطاعات التي لا توليها المصارف الأهمية الكافية مثل القطاع الزراعي، حيث ان حصة هذا القطاع من تسهيلات المصارف هي نسبة منخفضة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض. فطبيعة عمل مؤسسات الإقراض وأهدافها ورؤيتها واهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية هي السبب الرئيسي في توجيه قروضها نحو المشاريع الصغيرة في القطاعات الاقتصادية المهمشة.

# **The Reality of the Financing programs Presented by the lending Institutions in Developing the Small Projects in Palestine**

**( Case study : Palestinian Case Study on Lending and Development - Faten in Bethlehem and Hebron Governorates )**

**Prepared by : Kawthar Khalil Mahmood AbuJalgeef**

**Supervisor : Dr. Nidal Darweesh**

## **Abstract:**

This study aimed at getting Knowledge of the reality of the financing programs presented by the lending institutions for developing the small projects in Palestine from the borrower's perspectives (or their delegates) in Bethlehem and Hebron governorates.

The researcher, in this study, adopted the descriptive method, and in order to achieve the target of the study, it tried to investigate to what extent these financing programs presented by the lending institutions participate in developing the small projects in Palestine , through shedding lights on the specialized financing programs that are targeted towards helping and developing the small projects . In order to achieve the main targets of this project, developing process and economic and social progress are the main criteria. A questionnaire was designed and distributed among the study's society constituted from the existed small projects owners and the loans beneficiaries presented by Faten or their delegates. The study's society was composed from (109) borrowers, and the distributed questionnaires were (109), and the completed questionnaires were (108) which represented 99.08%.

The most important results of this study confirmed that the financial programs which supported the small projects have participated ,with a moderate degree, in developing the small projects established in Palestine , along with the participation in the cash flow for the project, as well as their participation in the increase of the capital of the project with big degree, declared by the individual responses of the study sample . These financial programs for supporting small projects have participated in the increase of the employees in those projects with a medium degree , along with its participation in technical capacity building reinforcement for the projects owners , and it has participated in the increase of the project capacity to polarize various jobs with medium degree . These financial programs that have supported the small projects through an increase of the administrative capacity of the small projects, with a medium degree . The borrowers confirmed that the financing programs for supporting the small projects is responsible for the ensuring of the services that are the main concern of the clients , with a medium degree , along with that the financial programs have participated in the sustainability of the supported projects , with a medium degree . They also participated in the increase of continuous demand of the

small projects products, with a medium degree , and the activation of the sales capacity role practiced in the projects, with a medium degree , and the increase of the capacity of the small projects to prompt response to the working market variables , with high degree , along with their capacity in sustaining the good quality of the small projects products with high degree , and the variety of the kind of services presented by the small projects, with a medium degree .

Among the most important recommendations adopted by the researcher : that financial programs presented by the lending institutions have participated in the development of the small projects ,with a medium degree , where the main interests of the financial programs, in developing the small projects , were an increase of the capital of the project , an increase of the competitive capacity of the project , an increase of the employment , and an increase of sales, and finally, achieving the sustainability of the project .The economic role ( lending) that the specialized lending institutions has played in Palestine is still respectively small if it is compared to the formal financial organizations ( banks ,and other financial sectors) . Yet, this role grows from year to year, and it is expected to be increased in the coming years according to the increase in the financial gap for the individuals sector and an increase in the small business establishments and even minor projects which are the main concern of the lending institutions. Regarding the targeted groups , the lending institutions, within their activities, give great role and concentrates on the rural areas and camps, as well as remote areas from the capital cities, where 83% of the lending institutions activities are concentrated on the rural and camps areas . Some areas are out of the sovereignty of the Palestinian National Authority, which makes the application of the laws as well as the recovery of the loans more difficult in case of default. Some establishments are targeting specific categories of population, as the loans targeted to women which makes the matter more difficult to recover the loans due to the culture and customs spread among the society. However, the participation of such establishments has a benefit by restricting or reducing the unemployment in the Palestinian society, for each loan granted by these establishments help in creating new jobs, at least, for one of the borrower family member We notice from the sector distribution nature in the specialized lending institutions that they are tending towards supporting sectors that banks don't care, such as agricultural sector, where the portion of this sector from the financial facilities registers low percent in comparison to the facilities granted by the lending institutions, where the working nature of the lending institutions as well as their targets, visions, and their social responsibility interests, are the main reasons behind directing their loans towards small projects in the marginalized economic sectors.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة:

يعد وجود المنشآت الصغيرة في فلسطين المصدر الأساسي لدفع عجلة النمو إلى الامام، وذلك من خلال مساهمتها في خلق عدد كبير من فرص العمل، كما انها هي المسؤولة عن توليد دخل الكثير من الاسر والافراد الفلسطينيين، خاصة الفئات المهمشة منهم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فإن استمرار هذه المنشآت في عملها وتعزيز قدرتها على الصمود والتطور يكسبان اهمية خاصة للاقتصاد الفلسطيني، وذلك في ظل ما يعانيه هذا الاقتصاد من صعوبات وتحديات جمة اقلها معدلات البطالة والفقر غير المسبوقة، كما ان عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني تكتسب اهمية خاصة في الوقت الراهن على ضوء المساعي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر حوالي 99% من اجمالي المنشآت العاملة في فلسطين، فقد أظهرت نتائج المسوحات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2008، بأن 97% من تلك المنشآت توظف أقل من 9 عمال، بينما 99% من تلك المنشآت توظف اقل من 20 عاملاً (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

بالاضافه الى ان المشروعات الصغيرة تلعب دوراً هاماً في إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث شكلت هذه المشروعات النسبة الأكبر من عدد المنشآت العاملة في معظم الدول، ويعتبر وجود هذه المنشآت من الدعائم الرئيسية لأي إقتصاد والمحرك الرئيسي له، حيث ساهمت هذه المشاريع الصغيرة في تنظيم أعمال الصناعة من حيث الإهتمام بالعمالة والأجور والتوجه نحو تنمية عقول الأفراد (زواهره، 2010).

لقد ادركت الدول المتقدمة أهمية هذه المشروعات الصغيرة لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطة، أما الدول النامية فكان إهتمامها بهذا النوع من المشروعات منطلقاً لإجراءات الإصلاح الإقتصادي، ويمكن القول أن هناك إجماعاً في مختلف دول العالم على الحاجة لخلق بيئة وسياسات محفزة لقطاع التمويل الصغير، لكن لا يوجد إجماع على كيفية خلق هذه السياسات أو حتى إفراغها في قالب تشريعي معين (ماس، 2013).

كما وتشكل المشروعات الصغيرة ما نسبته (75-95%) من حجم إقتصاد العالم، بالإضافة إلى إستيعابها لنسبة كبيرة من العاملين فيها تزيد في بعض الدول عن (60%) من حجم العاملين في اقتصادياتها المختلفة، إضافة إلى أن المشروعات الصغيرة والريادية في العديد من الدول المتقدمة أصبحت تخصصاً يدرس في الجامعات والمعاهد المتخصصة، وتقام لأجله الندوات والمؤتمرات العلمية بما يهدف إلى المساعدة في تطوير وتنمية قطاعها، ويسهم بالتالي في تلبية الطموحات التنموية للمجتمعات المختلفة (الدماغ، 2010).

يضاف إلى ذلك أن المشروعات الصغيرة لما لها دور إيجابي في محاربة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ليس في الدول النامية بل أيضاً في الدول المتقدمة على حد سواء، ومن هنا يتوقع من المشاريع الصغيرة بان تكون قاطره للنمو الإقتصادي في العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل، حيث يتنامى دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف ومكافحة البطالة في الدول العربية وخاصة في المجتمع الفلسطيني بهدف الصمود وتحدي الحصار (فرحان، 2003).

من هنا فإنه ليس من اليسير الوصول إلى تعريف شامل محدد ودقيق للمشاريع الصغيرة، وذلك لخضوعه لعدة معايير تختلف باختلاف البيئة التي تقام فيها هذه المشاريع، حيث تختلف البيئات

بإختلاف أنظمتها السياسية والأقتصادية وأوضاعها المالية وبالتالي لا يمكن تحديد تعريف موحد دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير المتوفرة في إقتصاد الدولة، كذلك لا بد من العمل المشترك بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة الى المنظمات الأهلية وغير الحكومية، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة والمتعلقة بالمنشآت الصغيرة، ولا بد من الإشارة هنا تطوير مهام وصلاحيات الغرف التجارية والصناعية، والاتحادات الصناعية والتخصصية، بحيث تستطيع هذه المؤسسات تأدية واجباتها، وتقديم الدعم اللازم للمنشآت الصغيرة وتزويدها بالإستشارات ومدها بالخبرات اللازمة، إلى جانب الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسات الإقراض (الدماغ، 2008).

واستناداً إلى ما سبق تأتي هذه الدراسة بعنوان أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة، كمحاولة منها للتعرف على أهم تلك البرامج وبيان إلى أي مدى تساهم هذه البرامج في تنمية المشاريع الصغيرة واستدامتها، وقدرتها التنافسية وزيادة رأس مالها، بالإضافة الى زيادة حجم العمالة والتشغيل.

## 2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر المشاريع الصغيرة من الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، حيث تلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية على الرغم من أنها تعاني من معيقات وتحديات عديدة، ومن أهم هذه المعيقات هي الحصول على التمويل المناسب للنمو والاستمرار والمنافسة في أسواق تتميز بمنافسة شديدة، وفرص محدودة. على إية حال ان هذه الدراسة تتناول وبشكل خاص فرص التمويل المقدم من المؤسسات والجهات التمويلية المحلية الموجودة في فلسطين والتي من المفترض أنها تهدف بشكل رئيسي لتوفير التمويل اللازم لدعم وتمكين المشاريع الصغيرة والناشئة للوقوف

والصمود والاستمرار بمشاريعهم ضمن ظروف اقتصادية صعبة، لهذا فان هذه الدراسة تحاول الإجابة

عن السؤال التالي

" ما هو واقع برامج التمويل المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض المحلية في تنمية المشاريع الصغيرة

في فلسطين؟"

### 3.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة اهميتها انطلاقاً من مجموعة من العناصر المتعلقة بالجانبين العلمي والعملية

#### 1- الاهمية العلمية:

- التعرف على اراء المقترضين على اختلاف طبيعة نشاطهم الاقتصادي وطبيعة مشاريعهم

وكيفية مساهمة برامج التمويل في تنمية مشاريعهم.

- المساهمة في أن تكون هذه الدراسة أحد المراجع لدراسات لاحقة للباحثين المهتمين في مثل هذا

المجال.

#### 2- الاهمية العملية:-

- المساهمة في إثراء المعلومات ومساعدة الجهات ذات العلاقة في اتخاذ ما يلزم من تدابير

لتسحين خدمة الإقراض للوصول الى تنمية بشكل افضل مما هي عليه.

### 4.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح وبيان جوانب الاخفاق والقصور التي تعترض تمويل المشاريع الصغيرة

وتنميتها في فلسطين، ومحاولة إظهار أهمية تلك المشاريع في بناء وتطور المجتمع الفلسطيني.

لهذا فان هدف هذه الدراسة الوصول إلى فهم أكبر وتسليط الضوء على برامج التمويل المخصصة للمشاريع الصغيرة وإلى أي مدى استطاعت برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض على تنمية المشاريع الصغيرة في محافظتي بيت لحم والخليل؟

من هنا فإن هذه الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء على برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض الرئيسية والموجهة إلى تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة.

2- فهم مدى تأثير تنمية برامج التمويل لمقدمة من قبل مؤسسات التمويل المحلية على تنمية واستمرارية وتنافسية المشاريع الصغيرة

3- التعرف على أهم مشاكل التمويل التي تواجه المشاريع الصغيرة وأسباب فشلها إن وجدت.

4- التقييم الكمي لمدى مشاركة ومساهمة برامج التمويل من حيث خلق أثر إيجابي على تنمية المشروعات الصغيرة.

5- معرفة مدى مساهمة برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في التنمية من خلال زيادة رأس المال وفرص التشغيل وحجم الإنتاج وزيادة فرص المبيعات.

6- الخروج بتوصيات وتقديم معلومات قيمة لمؤسسات التمويل من أجل تقديم خدمة أفضل لعملائها الحاليين والمستقبليين من خلال إستفتاء المبحوثين ومعرفة مدى رضاهم عن الخدمات التمويلية المقدمة.

7- تزويد صناع القرار والسياسات في الهيئات الحكومية والمؤسسات التمويلية بمعلومات مفيدة حول قطاع تمويل المشاريع الصغيرة.

## 5.1 أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة بالسؤال الرئيسي وهو "ما هو واقع برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظتي بيت لحم والخليل؟"

وينقسم سؤال الدراسة الرئيسي الى الاسئلة الفرعية التالية:

1- إلى أي مدى استطاعت برامج التمويل التي توفرها مؤسسات الإقراض المحلية أن تحقق

زيادة في رأس مال المشروع الصغير؟

2- إلى أي مدى استطاعت برامج التمويل المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض المساهمة في زيادة

فرص التشغيل داخل المشروع الصغير؟

3- إلى أي مدى استطاعت برامج التمويل المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض لأصحاب

المشاريع الصغيرة أن تسهم في تحقيق الاستدامة للمشاريع الصغيرة؟

4- إلى أي مدى اسهمت برامج التمويل المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض في تطوير القدرة

التنافسية للمشاريع الصغيرة؟

5- إلى أي مدى اسهمت برامج التمويل المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض في زيادة حجم

مبيعات المشاريع الصغيرة؟

## 6.1 الفرضيات

لا يوجد دور مهم لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة.

وينفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا يوجد دور مهم لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية رأس مال المشروع.

2- لا يوجد دور مهم لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في زيادة فرص التشغيل في المشاريع الصغيرة.

3- لا يوجد دور مهم لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة.

4- لا يوجد دور مهم لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تحقيق الاستدامة للمشاريع الصغيرة.

5- لا يوجد دور مهم لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تحقيق زيادة مبيعات المشاريع الصغيرة.

6- لا يوجد هناك فروق في متوسطات آراء المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

## 7.1 محددات الدراسة:

تضمن محددات الدراسة ما يلي:

1- الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض

الداعمة للمشاريع الصغيرة على تنمية تلك المشاريع

2- الحدود البشرية:

المسح الشامل لعينة أصحاب المشاريع الصغيرة القائمة (المقترضين)، المستفيدين من البرامج التمويل والإقراض المقدمة من قبل مؤسسة فاتن في محافظتي بيت لحم والخليل.

3- الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة الحالية على أصحاب المشاريع الصغيرة القائمة المستفيدين

من برامج التمويل المقدمة من مؤسسة فاتن للإقراض خلال الفترة التي حصلت على قروض

بتمويلية من الصندوق الفلسطيني للتشغيل عن الفترة من عام 2012-2016 في محافظتي

بيت لحم والخليل .

4- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة للعام الدراسي الحالي 2016/2017.

5- الحدود المتغيراتية (الديمغرافية)

أ. المتغير المستقل :-

برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض

ب. المتغير التابع :-

- زيادة رأس المال

- زيادة فرص التشغيل

- زيادة القدرة التنافسية

- زيادة حجم المبيعات

- زيادة تحقيق الاستدامة

ج. المتغير الوسيط

المستوى العلمي / المنطقة الجغرافية / سنوات عمل المشروع / قطاع العمل / ملكية المشروع /

عمر القرض

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1.2 المبحث الاول: المشروعات الصغيرة

##### 1.1.2 مفهوم المشروعات الصغيرة:

إن مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخراً، ويشمل هذه المصطلح جميع الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال، ولا يقتصر هذه المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الإسرية أو المنزلية، وتجمع الآراء على الأهمية المتعظمة للمشروعات الصغيرة في الإقتصاد القومي لأي بلد، سواء في الإقتصاديات المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الأحتياج المتزايد لتوليد وخلق فرص عمل (الأسرج،2010).

كما وتشير بعض الإحصائيات الى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم أقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين 40-80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات الأمريكية على الترتيب (الأسرج،2010).

وأشار الباحثان نصرالله، والصوراني في تعريفهم الإجرائي لمفهوم المشروعات الصغيرة كما نشره تم نشره في دراستهما المشروعات الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نقدية، "أن المشاريع الصغيرة عبارته

عن "مشروع يمتلكه شخص واحد ويديره على أن يستخدم عدد من العمال يتراوح عددهم بين(15-5) عامل" ( نصرالله، الصوراني،2005).

خلصت الباحثة إلى أن دعم المشروعات الصغيرة إحدى الإستراتيجيات التي أتبعها العديد من الدول للحد من مستويات الفقر والبطالة، ولعل مجتمعنا المحلي يسير نحو مثل هذه الإستراتيجيات، أما بخصوص التعريف الإجرائي لما تم عرضه لمفهوم المشروعات الصغيرة، بأن المشاريع الصغيرة تتحدد من خلال حجم الإيدي العاملة لا تتجاوز 15 عاملاً ويملكها شخص واحد.

## 2.1.2 المعايير المستخدمة في تصنيف المشاريع:

أشار الصوص في دراسته إلى أن كلمة مشاريع صغيرة ومتوسطة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر حتى داخل الدولة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة، ومع إختلاف هذه التعاريف فإن معظم الدول تستخدم معيار عدد العمال للتمييز بين المشاريع لسهولة قياس هذا المعيار، ولأنه معيار ثابت وموحد لا يرتبط بتغيرات الأسعار كما في معيار حجم رأس المال المستثمر، وتستخدم بعض الدول معيار حجم رأس المال المستثمر أو المعيارين معاً للتمييز بين المشاريع، إلا أن بعض الدول تستخدم معايير أخرى مثل معدل دوران المبيعات، والحصة السوقية للمشروع ورأس المال المسجل، قيمة الأصول الثابتة ( عدا الأراضي والأبنية)، والقوة التشغيلية للمكينات (Horse power) المستخدمة في الإنتاج، قطاع العمل أو النشاط الاقتصادي sphere of activity فالمشروع الذي يعتبر صغيراً في قطاع الصناعة قد يكون كبيراً في قطاع الخدمات أو الزراعة(الصوص،2010).

تصنيف المشاريع حسب معيار عدد العمال لمجموعة من البلدان النامية والدول المتقدمة في الجدول رقم (1.1).

جدول رقم (1.1) تصنيف المشاريع حسب معيار عدد العمال

عدد العمال	التصنيف	
اقل من 99 عامل	صغيرة	الدول المتقدمة
5-19 عامل	صغيرة	الدول النامية
1-14 عامل	مشاريع صغيرة	دولة فلسطين

مرجع (الصوص، 2010)

### 3.1.2 تعريف المشاريع الصغيرة في الدول العربية

قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتعريف لهذا المفهوم على النحو التالي، المشاريع الصغيرة جدا Micro يعمل بها اقل من 5 عمال ورأسمالها المستثمر في الاصول الثابتة ( عدا الارض والابنية وراس المال العامل اقل من \$5000)، والصناعات الصغيرة small يعمل بها من 6-15 عاملاً ورأسمالها المستثمر في الاصول الثابتة اقل \$15000 اما الصناعات المتوسطة medium يعمل بها من 15-50 عاملاً وتستهلك من 15000-25000 في الاصول الثابتة، من الملاحظ الاختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل من الصعوبة اجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي يقل عدد العاملين فيها عن 500 عامل في امريكا ودول اوربا الغربية واقل من 300 عامل في اليابان وكوريا الجنوبية تعتبر مشاريع صغيرة، بينما تعتبر هذه المشاريع كبيرة جدا بالنسبة للدول النامية (الصوص، 2010).

يستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التصنيف التالي للمشاريع الاقتصادية في فلسطين على النحو التالي، المشاريع الصغيرة جداً يعمل بها من 14 عمال، والمشاريع الصغيرة التي يعمل بها من 19-5 عامل، المشاريع المتوسطة ويعمل بها من 20-49 عامل، اما المشاريع الكبيرة والتي يعمل بها من 50 فأكثر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

### 5.1.2 أهمية المشاريع الصغيرة:

أجمعت الدراسات والأبحاث على أهمية المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبارها محركاً رئيسياً في تنمية الإقتصاد، لذلك أولت كثير من الدول أهمية لهذه المشاريع، وقدمت العون والمساعدة بمختلف السبل ووفرت العديد من الإعفاءات والتسهيلات لتطوير إنتاجها، وفتح أسواق جديدة لها وحمايتها من منافسة المنتج الأجنبي، وهذا الامر أدى الى نمو واسع في إعداد المشاريع والمنشآت الصغيرة في مختلف دول العالم، وقد أشار (الصوص، 2010)، إلى أهمية المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خفض معدلات الفقر والبطالة، وإشراك المرأة في العملية الإنتاجية وتوفير الإستقلال الإقتصادي لها، بالإضافة إلى دورها في تحفيز المشاركة الشعبية في بناء الإقتصاد الوطني، وتوفير الفرص للمواطنين للحصول على الدخل يساعد المواطنين في توفير الإحتياجات الأساسية من المأكل والملبس والخدمات الصحية والتعليمية وتقضي على أسباب الجريمة وأعمال العنف وتخلق مجتمعاً أكثر أماناً واستقراراً (الصوص، 2010).

### 6.1.2 أنواع المشروعات الاقتصادية الصغيرة في فلسطين:

المشروعات الصناعية كصناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية، والمشروعات التجارية كتجارة الجملة والتجزئة الوكلاء والسماسة، والمجالات الخدمية كالمكاتب الخدمية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين وغيرها والخدمات الفندقية والخدمات الشخصية، والمشاريع النسوية الصغيرة والتي لها

تأثير على التطور الإقتصادي والإجتماعي للمرأة وعلى تنمية الإقتصاد المحلي، والحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت إضافة إلى مهنة العبد، المشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية وهي مشاريع بحاجة إلى مزيد من التطوير في إطار الخطة التنموية الفلسطينية، والصناعات التي تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات الهندسية، التجارية والصناعية (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014).

### 7.1.2 ميزات المشاريع الصغيرة ومساهمتها في التشغيل:

تمتاز المشاريع الصغيرة بسهولة تأسيسها نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والإقتصادية المختلفة، وتوفير فرص عمل وبكلفة إستثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلاً عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في إمتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية، ونشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات، وإستغلال مدخرات المواطنين والإستفادة منها في الميادين الإستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك، وتغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية، كما وتعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة، ولا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب

للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة، وتوفر منتجات هذه المشاريع جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد، وتوفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة، وتستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيداً عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكيف وفقاً لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الإقتصادية وفترات الركود (مقري، ويحياوي، 2011).

## 8.1.2 المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

اهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في فلسطين

- 1- المشاكل الخارجة عن ارادة المشروع والتي يكون مصدرها من خارج المنشأة ولا تستطيع الادارة السيطرة عليه بسبب ارتباطه بأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية التي تمر بها الدول.
- 2- المشاكل ذات العلاقة القانونية والتشريعية وتتمثل في غياب البيئة القانونية والتشريعية لعمل المشروعات الصغيرة مما أدى الى عدم وضوح الرؤية تجاهها وعدم القدرة على وضع خطط مستقبلية لتنميتها.
- 3- المشاكل ذات العلاقة بالبنية التحتية، ويمكن ملاحظة انخفاض خدمات النية التحتية في فلسطين خاصة المياه والكهرباء والاتصالات والطرق المعبدة نظراً لارتفاع تكاليفها.
- 4- مشاكل ذات العلاقة بالسوق والتسويق وهذا يظهر من خلال ما تعانيه هذه المشاريع من ضعف في الخبرة التسويقية خاصة فيما يتعلق في القدرة للوصول الى الاسواق الخارجية (التصدير).

5- مشاكل تتعلق بالانتاج والانتاجية، فلسطين تواجه العديد من المشاكل المتعلقة في الانتاج، مثل

تدني جودة بعض المنتجات مما يؤثر على قدرتها التنافسية.

6- المشاكل المتعلقة بالتمويل، حيث تعاني المشاريع الصغيرة من تدني نسب التمويل المقدمة لها

لتوسيع المشروع او زيادة رأس مال المشروع ( منتدى الاعمال الفلسطيني، 2014 ).

### 9.1.2 أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

تواجه المشاريع الصغيرة من بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وتتمثل أهم هذه الصعوبات، صعوبات تسويقية وإدارية، مثل انخفاض الإمكانيات المالية، عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع، تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، عدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة ونقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف، وصعوبات فنية، عادة ما تعتمد هذه المشاريع كما سبق القول على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية، كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة، بالإضافة الى صعوبات تمويلية، في حدود الإمكانيات المالية، نظراً لاعتمادها على التمويل الذاتي في أغلب الأحيان، وتردد بعض

المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات، لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته وغيرها من العوائق، وقد تحدثت الدراسات حول اهم الحلول لتنمية قطاع التمويل بشكل صحيح من خلال مساعدة الشباب المستثمرين وأصحاب المشاريع في تأسيس أعمالهم الخاصة، وتنمية وصقل المهارات الموجودة في المشارك والتي تؤهله لأن يكون صاحب عمل ناجح، وتوجيه المستثمرين الناشئين نحو أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة لهم وتقييم حاجة السوق لذلك النشاط، وتعليمهم السيطرة بشكل أكبر على مواردهم المالية، وزيادة حجم التمويل وتنوع آلياته وذلك بالتنسيق لتقديم التمويل المناسب والقروض المتوسطة وطويلة الأجل لقيام المشاريع، وتقديم فترات سماح إعادة السداد طويلة نسبياً، وإتاحة فرصة أكبر لنمو قاعدة جديدة من صغار رجال وسيدات الأعمال وتوسيع مساحة تواجدهم في أنشطة الاقتصاد الوطني، وتشجيع قيام مشاريع صغيرة إنتاجية وخدمية، تكون دعامة ومغذية لما هو قائم من مشاريع كبيرة، وتوفير فرص عمل متجددة للشباب والشابات، ايضاً توعية المستثمرين الناشئين بالتطورات المؤثرة في مجالات أعمالهم وتقديم الاستشارات الخاصة بذلك (مقري، ويحياوي، 2011).

## 2.2 المبحث الثاني: مؤسسات الاقراض والتمويل

### 1.2.2 مقدمة:

إن معظم المؤسسات التمويلية والمالية بشكل عام هي شركات أعمال تنظم وتدار بهدف تحقيق عدد من الأهداف مثل تعظيم الربح، ويمكننا القول هنا بأن المؤسسات التمويلية والمالية هي تلك التي تقدم التمويل لمن يحتاجه وضمن شروط ومواصفات محددة، وتقدم هذه المؤسسات برامج التمويل غالباً بهدف تحقيق الربح المتمثل بالفوائد والعمولات على القروض الممنوحة للجهة المستفيدة، والتي تزيد عن المصروفات التشغيلية لمؤسسات التمويل (الصفدي، والفليت، 2012).

كما ويعتبر قطاع الاقراض المتخصص قطاعاً نامياً في فلسطين، بالرغم من الإنجازات التي حققتها في مجال الإقراض، إلا إنه لا يزال قطاعاً صغيراً، كما أن نسبة النمو في المحفظة الائتمانية صغيرة ومستقرة، وذلك يعود الى ثبات واستقرار مصادر التمويل المتاحة لهذه المؤسسات، كما تتميز قروض هذه المؤسسات بالقروض الصغيرة والمتوسطة وتستهدف شريحة معينة والتي لا تستطيع الوصول الى شروط وضمانات البنوك، كما ركزت هذه المؤسسات في قروضها على الأرياف والمخيمات ( أي الافراد الاقل حظاً والفئات الفقيرة ) سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

من هنا تلخص الباحثة تعريف مؤسسات الاقراض بأنها عبارة عن مؤسسات تمويلية تهتم بشريحة معينة وهي الأقل حظاً والتي لا تستطيع الوصول للبنوك، وليس لديها ضمانات كافية لتقديمها للمصارف.

### 2.2.2 خصائص مؤسسات الإقراض الصغير

1- مؤسسات وبرامج مالية غير حكومية.

2- تؤدي خدمة الإقراض بصفة اساسية.

3- يغلب عليها التمويل صغير المبلغ وبالغ الصغر .

4- غير هادفة للربح.

5- تعتمد في مصادر تمويلها على الجهات الخارجية.

6- يغلب عليها تمويل فئات معينة او قطاعات معينة( المؤسسة المصرفية الفلسطينية، ب.ت) .

#### 4.2.2 الصناعات الصغيرة وضعف دور مؤسسات التمويل والإقراض:-

تعاني الصناعات الصغيرة وشركات الأعمال التجارية الصغيرة من نقص في الأموال اللازمة لإستمرارها وتطوير أعمالها، كما أن المشاريع الجديدة لم تجد طريقاً إلى أرض الواقع بسبب نقص التمويل، ويحجب أصحاب المشروعات الصغيرة عن التمويل الربوي للبنوك من البنوك التجارية أو لصعوبة شروط الإقراض التي تفرضها المؤسسات المالية التجارية، وتعتمد غالبية المشروعات الصغيرة على التمويل الذاتي أو المدخرات العائلية كمصدر أساسي للتمويل، وتشير بعض الإحصاءات أن السوق غير الرسمية تفوق أهمية السوق الرسمية، وخاصة في البلدان النامية حيث ان السوق الرسمي لم يمول إلا أقل من 1% من الصناعات الصغيرة ( نوفل،2006).

#### 5.2.2 مقترحات لدعم المشاريع الصغير في فلسطين :-

##### الدور المطلوب من القطاع العام :-

بالرغم من الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الصغر، إلا أنها لا تحظى بمعاملة تفضيلية خاصة تميزها عن بقية المنشآت الاقتصادية سواء من النواحي المادية أو الاجرائية، وتكمن المهمة الاساسية المطلوبة من مؤسسات القطاع العام المساهمة الفاعلة في تطوير المنشآت الصغيرة من خلال توفير البيئة القانونية والتشريعية، وتحديد تعريف واضح لها، وفي هذا

الاطار يمكن انشاء حاضنات اعمال وتهيئة البيئة المناسبة للمساعدة على نمو وتطور المنشآت الصغيرة وإنشاء وتأسيس صندوق لتمويل المنشآت الصغيرة وتشجيعها، على اتجاه التصدير وإنشاء المناطق الصناعية والمجتمعات الصناعية، وتطوير سياسات ترخيص المنشآت الصغيرة وتعزيز البيئة القانونية والتشريعية (عطيانى، والحاج علي، 2009).

#### الدور المطلوب من المؤسسات المساندة والداعمة:-

لا بد من العمل المشترك بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المنظمات الأهلية وغير الحكومية، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بالمنشآت الصغيرة، ولا بد من الإشارة هنا إلى تطوير مهام وصلاحيات الغرف التجارية والصناعية، والإتحادات الصناعية والتخصصية، بحيث تستطيع هذه المؤسسات تأدية واجباتها ، وتقديم الدعم اللازم للمنشآت الصغيرة وتزويدها بالإستشارات ومدتها بالخبرات اللازمة(عطيانى، والحاج علي، 2009).

#### الدور المطلوب من المنشآت الصغيرة:-

ينبغي أن تركز المنشآت الصغيرة جهودها الرئيسي على العمل لتطوير قدراتها في مجالات الإنتاج، وضبط الجودة والمخاطرة بحيث تستطيع إنتاج سلع وخدمات جيدة، وبتكلفة مناسبة تمكنها من المنافسة محليا وعالمياً، كما ينبغي تطوير قدرات ومهارات العاملين فيها والعمل على تطوير مهارات الإنتاج بما في ذلك مهارات تقدير حجم العمل المطلوب وضبط التكاليف وخلق علاقات وثيقة بين المنشأة والمنشآت الخارجية من خلال التحالفات والتسويق والتعاون الفني وعقود الانتاج لصالح الشركات العالمية وتفعيل المشاركة في المعارض التجارية خاصة الإقليمية والعالمية لما لها من تأثير إيجابي على المنشأة (عطيانى، والحاج علي، 2009).

## 6.2.2 القوانين والتشريعات غير مشجعة لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة:-

لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة يتطلب الأمر سن مجموعة من القوانين والتشريعات الاقتصادية، لخلق البيئة الاستثمارية المناسبة، التي تشجع على الاستثمار في قطاع غزة والضفة الغربية، وحتى آذار 1999م لم يصدر سوى عدد ضئيل من القوانين الاقتصادية منها قانون سلطة النقد، وقانون تشجيع الاستثمار وغيرها، إلا أنه ما زالت الحاجة ماسة لكثير من القوانين الهامة الأخرى وبالأخص إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار لملائمة الوضع الحالي، كما أن الإعفاءات الضريبية لم تشكل أي حافز في التأثير في قرار المستثمر الفلسطيني أو الأجنبي في استثمار الصناعات الصغيرة، وذلك لتحيز القانون لتشجيع ودعم الاستثمارات الضخمة نسبياً والتي تفوق مئة ألف دولار أمريكي، في مجال الحوافز الاستثمارية فإن قانون الاستثمار الفلسطيني يعطي اعفاء من 2-4 سنوات فقط، بينما في الدول العربية الأخرى مثل المملكة الأردنية الهاشمية تعطي اعفاء 5-9 سنوات، أما مصر فأنها تعطي من 5-15 سنة، لذلك من الضروري أن تعادل الاعفاءات الضريبية الفلسطينية الإعفاءات العربية، وسياسة الائتمان البنكية التي هي من أهم المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة سواء في التصدير والاستيراد والحاجة الى التوعية بالريادة الاستثمارية، كذلك زيادة مخاطر الاستثمار بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل (نوفل، 2006).

## 7.2.2 التجارب العربية والدولية في تمويل المشاريع الصغيرة:-

لقد بدأت المشاريع العملاقة الحالية في أولى مراحلها على شكل مشاريع صغيرة، ثم أخذت في التطور والنمو، ففي البداية كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة بدائية، وغير مؤهلة للوصول إلى المشاريع الكبيرة الحجم، ولكن مع الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتدريب العمالة الماهرة،

وتوفير المساعدات سواء كانت فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية من قبل الدولة، مما مكن المشاريع الصغيرة من التطور، وزيادة نطاق نشاطها لتخطو باتجاه المشاريع الكبيرة، فكان للدولة ولدورها ومجهوداتها الأثر الأكبر في نمو دور المشاريع الصغيرة ودعمها عجلة إقتصاد الدولة، لذا نستعرض هنا التجربة الفلسطينية رغم تواضعها بالإضافة الى بعض تجارب دول العالم القريبة من الحالة الفلسطينية لمعرفة كيفية تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والإستفادة من تجاربهم في تنمية هذا القطاع الهام، تنمية حقيقية.

### أولاً:- التجربة الفلسطينية

التجربة الفلسطينية بشكل عام تعتبر متواضعة مقارنة بنظيرتها في الدول المجاورة، بسبب حداثة اقتصادها الوطني والذي تعرض للكثير من المعوقات، لذا كان لازماً على السياسة الفلسطينية الاعتماد على المشاريع الصغيرة لتلبية احتياجات نمو اقتصادها، لهذا لم يكن هناك تعريف وطني خاص بالمشاريع الصغيرة، حيث اختلفت التعاريف الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية إلا ان الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني يصدر تعريف موحد كونه الجهة الرسمية المخولة للاحصاء الوطني.

ان البيئة السياسية والقانونية والتنموية غير المستقرة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني يؤثر سلباً على دور المشاريع، هذا فضلاً عن غياب الصيغة التشريعية والسياسية التي يمكنها ان تعزز وتحمي أو تشجع الاستثمار في مجال المشاريع الصغيرة، تعتبر المجهودات المتعلقة بدور الحكومة الفلسطينية في مجال المشاريع الصغيرة بسيطة تمثلت في تأسيس البرنامج التنموي لاقرض المشاريع الصغيرة بالتمويل الاسلامي، والقيام بعقد دورات تدريبية التي من شأنها ان تكون بذرة لحاضنة اعمال في المستقبل، بالإضافة الى أن هناك تبني لبعض المشاريع من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، إن هذه

المجهودات تبقى متواضعة، وفي الوقت نفسه يمكن القول ان الفضل الاكبر في تمويل المشاريع الصغيرة في فلسطين يعود الى مؤسسات الإقراض، إلا ان هذه المجهودات يعيقها الكثير من المشاكل تعود الى ممارسات الاحتلال من خلال تحجيم قدرة المقترضين في الحصول على مواد الخام وتصدير المنتجات وهذا يؤثر على التدفق النقدي للمشروع، كما يقلل من القدرة على صرف قروض جديدته بالإضافة الى الاغلاقات التي تحد من حركة المقترضين ( الدماغ، 2012) .

### ثانياً:- التجربة الاردنية

تعتبر المشاريع الصغيرة مشاريع تكميلية لعدد كبير من المشاريع الكبيرة في مختلف القطاعات الإقتصادية، وتتميز باستقطابها لأعداد كبيرة من العاملين وخاصة في المناطق الريفية، الذي يتميز المجتمع الاردني بسيادتها، وكذلك إمكانية إقامتها على مقربة من مواقع المواد الأولية مما يقلل من تكاليف إقامتها وإدارتها، وعدم حاجتها إلى تكاليف استثمارية كبيرة، بالإضافة الى تخفيف حدة البطالة التي يعاني منها الأقتصاد الأردني لاعتبارها مشاريع كثيفة العمالة، فتشير الإحصائيات بان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ساهمت بحوالي 23% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبحوالي 33% من إجمالي الأيدي العاملة، وحوالي 14% من قيمة الإستثمارات الثابتة عام 1992، لقد أوضحت دراسة قامت بها مؤسسة Amir عام 1998 عن المشاريع الصغيرة، بأن النشاط الصناعي أستحوذ على 42% من مجموعة الأنشطة ويأتي نشاط الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 35% ويليه نشاط التجارة بنسبة 23% ، ويمثل التمويل الذاتي لهذه المشاريع نسبة 74%، وبنسبة 14% قروض من العائلة والاصدقاء، بينما تمثل نسبة 12% قروض من البنوك والمؤسسات غير الحكومية والموردين مما يعكس ضآلة أهمية التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة في الاردن، كما أوضحت الدراسة ان حوالي 67% من المشاريع التي تضمنتها الدراسة لم يسبق لهم الحصول على الإقتراض المصرفي، وبالإضافة لأسباب دينية ( الدماغ، 2008).

لقد أتخذت السلطات الأردنية مجموعه من الإجراءات التي تهدف إلى دعم وترقية المشاريع الصغيرة في المملكة الأردنية الهاشمية، من أهمها وضع الإطار العام للسياسة الصناعية، كما وتهدف الى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي محلياً ودولياً، وتخصيص المساعدات لتنفيذ برامج مساعدة قطاع الصناعة حيث قامت الحكومة الأردنية بتخصيص الموارد المالية من المنح والمساعدات لتمويل عدة مشاريع لإعادة تأهيل قطاع الصناعة مثل مشروع الشراكة الأردنية الامريكية للأعمال، إلا إن المشاريع الصغيرة في الأردن تعاني من عدة مشاكل أهمها، انخفاض مستوى الإنتاجية بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها وتدني مستوى جودتها مما يؤدي إلى عدم القدرة على منافسة السلع والخدمات المنتجة من المشاريع الكبيرة، وتحيز قوانين الإستثمار المحلية ضد المشاريع الصغيرة وعدم شمولها لقوانين تشجيع الإستثمار وامتيازاتها، وضعف فرص التمويل المتاحة أمامها، خاصة من خلال البنوك المرخصة، عدم تمتع المدخلات الأولية للإنتاج بإعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب مما يؤثر على إعاقة دخول إنتاج المشاريع الصغيرة للأسواق الأجنبية (الدماغ، 2008).

### ثالثاً: - التجربة اليابانية:

تعتبر التجربة اليابانية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نموذجاً يحتذى به بين كل الدول الراغبة في تنمية إقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة من جهة أخرى، فمع إفتقار اليابان الى الثروات المعدنية، حيث كانت تعتمد في إنتاجها على إستيراد أغلب مواردها الأولية إلا أنها حققت تقدماً كبيراً في مجال الصناعة منذ بداية الستينيات وحتى وقتنا الحاضر، فصادراتها أصبحت تنافس العديد من الدول الكبرى، وهذا بفضل السياسة القومية التي إتبعتها الحكومة اليابانية والتي تهدف إلى توفير المساعدات الفنية او التمويلية او الادارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ذلك من خلال تشجيع اقامة المجمعات الصناعية والخدماتية، والقيام بتحديث المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة، وإنشاء بعض المؤسسات أو الصناديق التمويلية المتخصصة التي تشرف وتراقب عليها الحكومة لتوفير

التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس برنامج يمكن عن طريقة حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على نفس الشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام والحكومي، بالإضافة الى حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على بعض الحوافز الفنية والإدارية والمزايا التي يمكن تقديمها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تطويرها، حيث تتضمن تلك القوانين تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة، وأعتماذ سياسات حماية ضد الإفلاس، ودعم رجال الأعمال عن طريق تسهيل حصولهم على قروض بشروط ميسرة، بالإضافة إلى إنشاء مراكز دعم فني متخصصة لتقديم الخدمات الفنية واللوجستية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أيضاً الإستعداد للتكيف مع الأوضاع الإقتصادية المتغيرة التي قد تؤدي إلى تعثر او إفلاس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس وزارة أو مؤسسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تختص بعمليات تسجيل المشاريع إضافة الى اختصاصها بشؤون التمويل والخدمات المساندة لأصحاب المشاريع، وقد أتضحت العناية الفائقة بهذه النوعية من المشروعات من قبل الحكومة في تعاونها مع المشاريع المتعثرة، خوفاً عليها من الإفلاس، فالمشروع المتعثر يستطيع أن يحصل على قرض بدون فائدة وبدون ضمان، ويتم إسترداده خلال سنوات مع إعطائه مهلة ستة أشهر قبل أن تبدأ عملية السداد، هذا الدعم الحكومي الموجه نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى الإنتاج بجودة عالية تبعاً للمواصفات العالمية، مما أدى إلى إعتماذ المشروعات الصغيرة بدلاً من إستيرادها من الخارج، ومن هنا يتضح أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص فائض العمالة الناتجة عن المشروعات الكبرى عند تحديدها لوسائل إنتاجها واستغنائها عن العمالة الزائدة (الدماغ، 2008) .

## رابعاً: - تجربة بنغلادش

تعتبر تجربة "بنك الفقراء" واحده من اعظم التجارب المصرفية التي خاضتها الدول، حيث تم في عام 1976م تأسيس بنك الفقراء وذلك بهدف منح قروض للفقراء بدون ضمان لمساعدتهم في إقامة مشاريع صغيرة تدر عليهم دخلاً يساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية، حيث تقوم فكرة بنك الفقراء اساساً على منح الفقراء قروضاً متناهية الصغر يتكسبون منها ويسددون ديونهم على أقساط، ويقوم البنك على مبدأ "إن التوظيف الذاتي للفقراء اساس لعملية التنمية، كذلك مبدأ "ساعد الناس كي يساعدو انفسهم"، ويقوم على فكرة الارتقاء بالفقير ومساعدته على بناء نفسه وتنمية حياته (الصوص، 2010).

تشير الباحثة بعد عرض هذه التجارب الى أن دعم المشاريع الصغيرة يكون من خلال التشريعات والتمويل المالي والفني ومحاولة لتسيير عملية الإقراض، وتوفير مصادر تمويلية بشروط ميسرة بهدف دعم الاقتصاد وخصوصاً في الدول النامية التي لا تستطيع توفير فرص عمل او توفير دخل لافراد الدولة، إلا أن التحيز للمشاريع الكبيرة كان واضحاً، كما أن للتجربة اليابانية الأثر الأكبر كمثل يحتذى به في الإقتصاد الفلسطيني كأفضل تجربة تتناسب طبيعة الإقتصاد الفلسطيني لعدة أسباب منها، قدرة المشاريع الصغيرة اليابانية على التكيف مع الأوضاع الإقتصادية المتغيرة، والجودة الإنتاجية العالية لمنتجاتها والتي يتطلبها المنتج الفلسطيني في محاولاته للإندماج في الإقتصاديات العربية والدولية، وقدرة المشاريع اليابانية الفائقة في أمتصاص فائض العمالة التي تنتج عن المشاريع الكبرى والتي يتميز بها الإقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت نسبة البطالة عام 2008 حوالي 26%، بالإضافة الى قدرة المشاريع الصغيرة اليابانية على دعم الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى الاستفادة من فكرة بنك الفقراء التي طرحتها التجربة البنغلادشية والتي تقدم للفقراء بدون ضمانات لايجاد مصدر

دخل ذاتي للفقراء.

## 8.2.2 مؤسسة فاتن لتمويل المشاريع الصغيرة:-

تأسست الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) بتاريخ 14/07/1998م، وتم تسجيلها كشركة مساهمة خصوصية غير هادفة للربح تحت رقم (563124478) استناداً الى قانون الشركات لسنة 1929م، وبشرت الشركة نشاطها بتاريخ 1/3/1999م. تعتبر المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) مؤسسة رائدة في مجال الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، ولها شبكة فروع واسعة ممتدة من رفح جنوباً وحتى جنين شمالاً، مؤسسة فاتن هي من أوائل المؤسسات الفلسطينية التي تبنت خيار التمويل الصغير كوسيلة لتمكين المجتمعات الفلسطينية الفقيرة من ان تلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تمكنت من ايصال خدمات التمويل الصغير ومتناهي الصغر الى المناطق البعيدة والمهمشة مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تخفيض نسب الفقر والبطالة، ركزت المؤسسة في عملها على النساء، مما كان له أثراً إيجابياً في تمكين المرأة في إتخاذ قرارها وأستقلالها إقتصادياً كمثيلاتها في مجال الإقراض الصغير وتقدمها وبخاصة التركيز على القروض التنموية والإرتقاء بأسرتها لتكون بذلك فرداً فاعلاً وناحجاً في المجتمع الفلسطيني(مؤسسة فاتن للإقراض،(ب،ت)).

### رسالة ورؤية المؤسسة:

تقديم خدمات مالية متنوعة تلبي إحتياجات الفلسطينيين، الأفراد النشطاء إقتصادياً من ذوي الدخل المحدود والمتوسط، ورؤيتها تتجه نحو وجود نظام إشتمال مالي متكامل لتحسين جودة حياة الفلسطيني، أما قيمها تتركز حول الحوكمة الرشيدة بمختلف أبعادها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة على مختلف المستويات، لذلك وضعت المؤسسة لنفسها مجموعة من اللوائح والأنظمة

والقوانين التي تعتبرها مرجعاً لعملية صناعة القرار، وتساعد في رسم السياسات المستقبلية للمؤسسة على قواعد متينة.

تطمح مؤسسة فاتن خلال خطتها الطموحة لعام 2016 بخصوص توسعها الأفقي والعمودي، حيث من المتوقع أن تصل المحفظة النشطة لمؤسسة فاتن لمبلغ 110 مليون دولار وعدد المقترضين النشطين إلى 40 ألف مقترض، وذلك في حال إستمرار الوضع الساسي والإقتصادي على ما هو عليه (مؤسسة فاتن للاقراض، (ب،ت)).

## 3.2 المبحث الثالث:

### الدراسات السابقة

يقدم هذا الفصل الأدبيات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع عنوان الدراسة، مما لا شك فيه أن ما أنتجته جهود الباحثين السابقين يعتبر إرثاً معرفياً تراكمياً مهماً يساهم في إثراء المعرفة للدارسين والباحثين، وأساساً يستند عليه في بلورة خلفية عملية لموضوع الدراسة والبحث المطلوب، حيث تركزت العديد من التقارير والأبحاث التي تطرقت لعدة جوانب تتعلق بموضوع الدراسة أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، لما لها من أهمية كبرى بمعرفة هذا الأثر على تنمية المشاريع وبالتالي تنمية الجانب الإقتصادي والاجتماعي.

وتركزت جهود الباحثة في هذه المجالات بالاستفادة من تلك التقارير والأبحاث ذات الصلة بالموضوع، بما يخدم أغراض البحث.

حيث اطلعت الباحثة على العديد من التقارير والبحوث ذات العلاقة بموضوع الدراسة أو تلك المرتبطة به بشكل جزئي في بيانات عربية ومحلية وأجنبية مختلفة، حيث تم إختيار (7) دراسات عربية ومحلية، ذات علاقة بموضوع البحث ومتغيرات الدراسة وظروفها، بالإضافة الى (6) دراسات أجنبية لها صلة مباشرة أو جزئية بموضوع الدراسة.

قامت الباحثة بترتيب الدراسات تنازلياً وفقاً للتسلسل التاريخي من الأحدث إلى الأقدم، لاختلاف الزمن بينها، وختمتها الباحثة بالتعقيب على الدراسات، وفيما يلي ملخصاً لتلك الدراسات مبينة على النحو

الآتي:-

### 1.3.2 الدراسات العربية

الدراسة الأولى: (عمار، 2014) بعنوان أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر) دراسة حالة الإغاثة الإسلامية، غزة).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر، وذلك من خلال دراسة أثر برامج تمويل المشاريع الصغيرة بصيغتي المرابحة والقرض الحسن في مؤسسة الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة، حيث أستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إختيار عينة مكونة من 298 مقترض، من أصل 1674 مقترض في قطاعات مختلفة ومناطق مختلفة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن التمويل عنصر مهم في نشأة المشاريع الصغيرة ونموها، بالإضافة إلى عدم وجود أثر واضح لسياسات برامج التمويل على نمو المشاريع وإستمراريتها أو نمو أرباحها، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة، أن المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى إيجاد مشاريع تنموية حقيقية وبالتالي على المانحين تعزيز هذا النمط من المشاريع، كما أن على المؤسسات المقرضة أن تحرص على فحص أهلية وجدية المقترضين لضمان نجاح المشاريع.

الدراسة الثانية: (الفليت، 2011) بعنوان المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الإقتصادية.

هدفت هذه الدراسة التي أجراها الباحث عودة جميل الفليت حول المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الإقتصادية، إنطلاقاً من دورها الهام في توفير فرص عمل لجميع الفئات الإجتماعية، وخاصة الرياديين وتحقيق الدخل، ومن خلال الدراسة تم التعرف على مدى ما تحققه هذه المشاريع من الإكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات.

كما أظهرت الدراسة الميدانية العديد من السمات والخصائص الخاصة بالمشاريع الصغيرة في منطقة الدراسة، استخدام الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة والمنهج السلعي الذي يعتبر جزء من المنهج الموضوعي والمنهج الحرفي، بالإضافة إلى استخدام أداة الإستبيان لتحليل البيانات والخروج بأهم النتائج والمتمثلة في ضعف البنية الأساسية من شبكة الطرق وأرتفاع تكاليف النقل والكهرباء، بالإضافة لوجود أكثر من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في هذه المجال بدون تنسيق أو توحيد للجهود، ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة، وضع سياسات تنموية وطنية شمولية وموحدة بالإضافة الى اعتماد سياسة الحوافز لتطوير المشروعات الصغيرة، وتدريب اصحاب المشاريع.

**الدراسة الثالثة: (زواهرة، 2010) بعنوان أثر اداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة في المملكة الأردنية الهاشمية.**

هدفت هذه الدراسة التي أجراها الباحث ابراهيم حسن زواهرة إلى التعرف على أثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة في المملكة الاردنية الهاشمية، دراسة حالة مؤسسة الإقراض الزراعية الصغيرة في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المقترضين خلال الفترة الممتدة عام (2002-2007) بحيث كان عدد المقترضين 320 مقترضاً، وتم إختيار عينة عشوائية مكونه من 279 حيث حصل الباحث على 267 إستبيان صالح للتحليل أي ما نسبته 83% .

أستخدم الباحث المنهج الوصفي ، كما أستخدم في التحليل الاحصائي نظام (spss) ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة، أن المشاريع الصغيرة تلعب دوراً مهماً في اقتصاد الدول النامية، كما أن المشروعات الصغيرة تعتبر جزءاً من عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن هناك معيقات تتعلق بالبيئة الخارجية.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة توسيع الأدوات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة، بالإضافة الى تدريب المقترضين في الادارة ودراسة الجدوى ومنحهم إعفاءات وتسهيلات متنوعه لتحفيزهم.

**الدراسة الرابعة: (الدماغ، 2010) بعنوان حول دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض NGOS في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة.**

هدفت هذه الدراسة التي أجرتها الباحثة حنين الدماغ حول دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض NGOS في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة وللفترة 1995-2008، لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض، واثر هذا الاختلاف على المؤشرات الإقتصادية الخاصة بالمشاريع، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية تبلغ حوالي 130 مشروعاً نسائياً مختاراً من قبل ثلاث مؤسسات إقراض اختيرت بناء على عدد المشاريع الممولة، وقد تم استخدام الإستبيان كأداة لتحقيق هدف الدراسة، ومن أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة، عدم وجود إرتباط بين القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع، بالإضافة لوجود ارتباط تام بين نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر وبين رأس المال المستثمر للمشروع.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة، العمل على تطوير البيئة القانونية والتشريعية بحيث تشمل المشاريع الصغيرة عامة والمشاريع النسائية خاصة، لتتلاءم خصوصيتها وتستجيب لمتطلبات واحتياجات تلك المشاريع، كذلك العمل على تخفيض نسبة الفائدة المعمول بها في مؤسسات الإقراض وتغيير سياسة القروض السريعة ( القروض اغاثية) الى قروض تنموية تعمل على رفع مستوى المشاريع الصغيرة.

**الدراسة الخامسة: (الشايب، 2010) بعنوان أهمية تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الاصغر)**

هدفت هذه الدراسة التي أجراها الباحث إيهاب طلعت الشايب إلى إظهار أهمية تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة، وإظهار الهدف التنموي لتلك المشاريع، أستخدم الباحث المنهج الوصفي، كما تم استخدام أسلوب العينة بدلا من أسلوب الحصر الشامل، بالإضافة إلى استخدام عينة عشوائية من عميلات مؤسسة التمويل، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة الفئات الفقيرة، بالإضافة الى رفع تحسين المستوى الصحي للأسر الفقيرة، ومن أهم ما خرجت به هذه الدراسة من توصيات، يجب على الحكومات السماح للمؤسسات العاملة في صناعة التمويل الاصغر بتجميع المدخرات، حيث أنه زاد الاعتراف في السنوات الاخيرة بأن غالبية الاسر الفقيرة تدخر، وأن هذا الإدخار عادةً ما يتم بشكل غير رسمي، بالإضافة إلى النظر لأسعار الفائدة العالية على القروض الممنوحة لعملاء التمويل الاصغر، كما أنه من الضروري التحول في حجم رأس المال المقدم من المشاريع متناهية الصغر إلى وضع اشمل واوسع.

**الدراسة السادسة: (مهدي، 2008) بعنوان تقييم اثر المؤسسات التمويلية في اداء المشاريع الصغيرة الانتاجية الصغيرة في المملكة العربية السعودية.**

هدفت هذه الدراسة التي أجراها الباحث بندر عبد الله مهدي الى تقييم أثر المؤسسات التمويلية في أداء المشاريع الصغيرة الإنتاجية الصغيرة في المملكة العربية السعودية وهي دراسة ميدانية تشمل مدينتي مكة المكرمة وجده، ومن خلال تحديد مدى كفاية التمويل الذي يقدم من قبل الجهات الداعمة والتعرف على دور مصادر التمويل في تقليل المخاطر التي تعاني منها المشاريع الإنتاجية الصغيرة من خلال تقديم التسهيلات والاستشارات الفنية، كذلك محاولة عرض وتحليل المعوقات والمشاكل التي ترافق هذه المشاريع الانتاجية.

شملت مجتمع الدراسة 125 مشروعاً إنتاجياً صغيراً والتي استفادت من القروض الممنوحة، وتم إختيار 201 مشروع باستخدام العينة المنتظمة حسب مصادر التمويل المتاحة، أستخدم الباحث في دراسته التحليل الإحصائي الوصفي في تحليل وعرض الجداول والأشكال والإستدلالي في تفسير بعض العلاقات واتجاهاتها بين متغيرات الدراسة.

ومن أبرز النتائج التي خرجت بها الدراسة أن هناك نقصاً في توفر التمويل اللازم والخبرة للمقترضين ، وافتقار المشاريع الإنتاجية إلى الخدمات الأساسية والرعاية والمتابعة.

كما أوصت الدراسة بضرورة رفع سقف التمويل من الجهات المانحة، بالإضافة الى الإهتمام بالتدريب والتركيز على المتابعة المستمرة.

**الدراسة السابعة: (بدوي، 2005) بعنوان واقع تمويل المشروعات الصغيرة في محافظة نابلس، حيث تناولت الدراسة (الواقع التمويلي للمشاريع الصغيرة في محافظة نابلس).**

هدفت هذه الدراسة التي أجراها الباحث عبد الله فواز بدوي إلى دراسة واقع تمويل المشروعات الصغيرة في محافظة نابلس، حيث تناولت الدراسة ( الواقع التمويلي للمشاريع الصغيرة في محافظة نابلس)، والتي تعتبر العاصمة الإقتصادية لفلسطين، وذلك لأهمية هذه القطاع لإعتباره المصدر الأساسي لتوفير فرص العمل ولكبر حجم هذه القطاع، وذلك من خلال مشكلة الدراسة الرئيسية المتمثلة في محدودية مصادر التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة في مدينة نابلس، واعتمد الباحث في دراسته على منهجين أولهما المنهج المسحي لعدد من أصحاب المشاريع الصغيرة في نابلس، وذلك من خلال الإستبيان التي تم توزيعها على أفراد العينة، أما المنهج الثاني فقد تمثل في الدراسية الوصفية والتحليلية لعدد من المؤسسات التمويلية ومن أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة، تعدد تعريفات المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى معاناة قطاع المشروعات الصغيرة من المشاكل التمويلية وتحيز

البنوك لصالح المشاريع الكبيرة، واعتماد قطاع المشروعات الصغيرة في تمويلها على المصادر الداخلية مثل التمويل الذاتي والإقراض من الأقارب.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة، ضرورة تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية في محدودية التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة، توسيع نشاطات للمؤسسات المقرضة لأغلب القطاعات وفئات المجتمع.

### 2.3.2 الدراسات الأجنبية:-

الدراسة الثامنة: ( شارما، وداليوال، 2011) بعنوان حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يمولها بنك التنمية للصناعات الصغيرة

هدفت هذه الورقة البحثية التي قام بها الباحثان شارما وداليوال من جامعة باتيالا في الهند حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يمولها بنك التنمية للصناعات الصغيرة، أبرزت الدراسة أهمية ودور المشاريع الصغيرة في بناء الاقتصاد على اعتبار أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محفزاً في التنمية، وبناءً عليه وفي عام 2006 اعترفت حكومة الهند بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وسنت قانون لتنمية المنشآت وذلك لتسهيل عملها وتعزيز تطورها وقدرتها التنافسية.

تم تصنيف المشاريع الصغيرة الى ثلاث فئات ( متناهي الصغر، والصغيرة، والمتوسطة)، بالإضافة الى عرض مجموعه متنوعة من خطط ومبادرات لتلبية الاحتياجات المتنوعة في تعزيز وتطوير المشاريع الصغيرة.

درست هذه الورقة البحثية خطط التمويل المختلفة من بنك التنمية للصناعات الصغيرة (SIDBI) لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات التي تم جمعها من التقارير السنوية للبنك وغيرها من المطبوعات خلال الفترة الممتدة من عام (2005-2009)، حيث كشفت

الدراسة تزايد اتجاهات التمويل من بنك التنمية للصناعات الصغيرة تحت المخططات المدروسة، حيث اظهرت الدراسة ان معدل النمو السنوي كان الاعلى في العام 2008. وخلصت الدراسة إلى أن دور بنك التنمية للصناعات الصغيرة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اظهر اتجاهاً إيجابياً خلال فترة الدراسة.

**الدراسة التاسعة: (سامبل، 2011) بعنوان "تقل مليون عائلة من دائرة الفقر المطقع، كيف يمكن عمل ذلك".**

هدفت الدراسة الى بيان تطور ونمو مجال الإقراض متناهي الصغر ومدى نجاحه في خروج الأسر من دائرة الفقر المدقع على مستوى عالمي، بالإضافة الى تحديد التحديات والانتقادات التي واجهت هذا المجال. كما أنها دعت الى حملة مدتها (10) سنوات لإخراج مليون أسرة من دائرة الفقر المدقع على نحو مستدام. وكان من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر تفنقر الى الشفافية الكاملة، كما أنها ابتعدت عن هدفها الرئيس في مساعدة الفقراء وأصبحت المنافسة مع المؤسسات الشبيهة هي أولى اهتماماتها.

**الدراسة العاشرة: (شاركيا، 2009)، بعنوان "تأثير التمويل الصغير على المشاريع الصغيرة".**

وهي دراسة ميدانية قامت بها الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر بالتعاون مع شركاء آخرون، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نوعي وكمي لآثر تمويل المشاريع الصغيرة على معيشة وأداء المقترضين والمقترضات، وهذا من خلال أخذ عينة عشوائية تقدر بحوالي 489 مقترضة. وقد كان من ابرز نتائجها: من حيث الخصائص العامة للمبحوثين ، فقد تبين أن نسبة 57% من المقترضين نساء، ويقنطون في المخيمات والقرى بنسبة % 55 ، في الوقت الذي تعتمد أسرهم على مصدر دخل وحيد بنسبة 65% ولديهم أكثر من 4 معالين وذلك بنسبة. % 64.6 أما بالنسبة

لخصائص المشروع فقد اتضح ان 52 % من إجمالي المشاريع ذات رأس مال أقل من (\$5000) في الوقت الذي تعتمد فيه المشاريع بنسبة 86 % على العمالة البيئية والتشغيل الذاتي، بحيث تعتمد 41 % أسرهم على المشروع الذي تم الاقتراض لأجله كمصدر دخل وحيد، وبالنسبة لتقييم إجراءات القروض، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 95 % من العينة اعتبروا إجراءات الحصول على القرض مريحة أو معقولة، وان نسبة 75 % اعتبروا ضمانات القروض مناسبة، في الوقت الذي اعتبر 55 % كلفة القرض عالية وتؤثر على المشروع.

### الدراسة الحادية عشر: ( موهندر، ومونيكا، 2007) بعنوان تطوير المناطق الريفية الفقيرة من خلال التمويل الصغير " آفاق وتحديات "

أجرت الهند عام 2007 دراسة، تطوير المناطق الريفية الفقيرة من خلال التمويل الصغير " آفاق وتحديات"، لقد تم تطوير هذه الدراسة لمناقشة المشاكل والآفاق لتطوير المناطق الريفية من خلال التمويل الصغير، لقد ظهر التمويل الصغير ليشمل مجموعات واسعه من خدمات الإئتمان والإدخار، لذا فإن عملاء التمويل الصغير هم من ذوي الدخل القليل الذين لا يستطيعون الوصول الى المؤسسات المالية الرسمية، أظهرت هذه الدراسة ان شركات التمويل الصغير هي مؤسسات مدعومة من مؤسسات القطاع الاهلي غير الربحي NGOS غير الحكومية والاتحادات والجمعيات التعاونية والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية، كما واصلت مؤسسة NABARD بتغطية 100% من إعادة التمويل للبنوك بسعر فائدة 6.5% سنوياً لتمويل مجموعات المساعدة الذاتية، وقد خرجت الدراسة بنتائج من ضمنها ان التدخل السياسي والاجراءات البيروقراطية تسبب مشاكل اساسية في عمل مؤسسات التمويل الصغير، وأن عدم وجود الديمقراطية في الجانب التشغيلي ونقص التشريعات المناسبة لتنظيم فريق الائتمان، وأرتفاع معدل الفائدة، وضعف النظام المصرفي والغير قادر الى الوصول للفقراء، وهي

مشاكل رئيسية يواجهها قطاع التمويل ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة العمل على تحسين النظام المصرفي من خلال تحسين نوعية الخدمة المصرفية والسرعة في تقديم الخدمة بالإضافة لتحسين البيئة السياسية.

### الدراسة الثانية عشر: (ترثانكر، 2007) بعنوان دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الدولة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الدولة ، ومع ذلك نلاحظ تطوراً متفاوتاً جداً لهذا القطاع في الآونة الاخيرة، وتستمر الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة في النمو والمساهمة بشكل كبير في عملية نمو البلاد، في حين لم تحقق البلدان النامية ذلك، وقد فشلت البلدان النامية في اتخاذ مبادرة تنموية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتجاه الصحيح، حيث ان السبب الرئيسي في ذلك هو بطء عملية هذا القطاع، وخلال الفترة الماضية، اتخذت البلدان بعض الخطوات الهامة لتجديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاع الصناعي عن طريق دمجها في شبكات الانتاج العالمية ووضع سياسات منتج معين، ومع ذلك فان معظم البلدان في العالم لا تزال بحاجة الى جهد تعاوني في هذه العملية.

الدراسة الثالثة عشر: (مارك، وآخرون، 2006) بعنوان تمكين المرأة بالتمويل الصغير "بنغلاديش" نشرت جامعة شيكاغو بشهر يوليو عام 2006 دراسة تشرح هذه الورقة البحثية تأثير مشاركة الرجال مع النساء في برنامج التمويل الصغير جدا على تمكين المرأة وذلك باستخدام بيانات تم الحصول عليها من خلال تصميم استبيان خاص بذلك في ريف بنغلاديش، كانت هذه الدراسة مناسبة جدا لمعرفة كيف غيرت مصادر الجنس اماكن وطبيعة عمل الاشخاص القابعين في منازلهم ومشاركتهم لأعمال لا يمكن لأحد غيرهم المشاركة بها من خلال برامج التمويل الصغير، وأظهرت الدراسة بأن

تمكين المرأة هو المتغير غير الملحوظ والذي يغطي المكونات الأكثر شيوعاً للردود والإجابات الكيفية لعدد كبير من الأسئلة التي ناقشت تمكين المرأة. ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة أن مشاركة النساء في برامج التمويل الصغير ساعد في رفع وزيادة تمكين المرأة، وأن تدخل الرجال لتمكين المرأة له تأثير سلبي بوجه عام.

### 3.3.2 التعقيب على الدراسات السابقة :-

قامت الباحثة بإستعراض (13) دراسة سابقة أجريت في بيئات متنوعة عربية وأجنبية، وتناولت جوانب مختلفة حول موضوع الدراسة سواء بشكل مباشر او غير مباشر، وفي فترات مختلفة ما بين عام 2005-2011، وقد لاحظت الباحثة من عرض الدراسات السابقة ما يلي:

يتبين لنا من خلال عرض الدراسات السابقة العربية والاجنبية، انها تناولت موضوع تمويل المشاريع الصغيرة والدور الذي تلعبه في عملية التنمية، بالإضافة الى دورها في الحد من معدلات مستويات الفقر والبطالة، كما اهتمت الدراسات السابقة بتوضيح واقع التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والعقبات التي تعترض المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى إظهار أثر التمويل في التنمية الاقتصادية ومساهمتها بشكل كبير في رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمعات التي أولت اهتمام لقطاع الصناعات الصغيرة.

أستخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي والتحليلي في عرض وتحليل الدراسات بالإضافة الى استخدام الإستبيان كأداة في التحليل والوصول للنتائج ، كذلك تم إستخدام العينة العشوائية والمسح في الدراسات والعينة المنتظمة.

تنفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في إختيارها للمنهج الوصفي لملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات، بالإضافة إلى استخدام الاستبيان كأداة للوصول إلى تحقيق هدف الدراسة والمسح الشامل

للوصول إلى النتائج المرجوة، كما وتتفق هذه الدراسة مع أغلبية الدراسات الموجودة بأن مؤسسات التمويل الصغير بحاجة إلى تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية لتطوير برامج التمويل لتستطيع المشاريع الكبيرة الاستفادة من هذه البرامج، والعمل على التطوير الفني لهذه البرامج من أجل استدامة ومنافسة المشاريع. اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، حسب علم الباحثة بندرة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة، حيث أعطت الأهمية الكبرى لمدى مساهمة برامج التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة من عدة جوانب كأهميتها في زيادة رأس مال المشروع، وقدرته التنافسية، وأستدامة المشروع وزيادة فرص التشغيل، بالإضافة إلى تنمية مبيعات تلك المشاريع.

الخلاصة: هناك دراسات أهتمت في موضوع أثر التمويل المقدم بغرض إنشاء مشاريع أو تنميتها وقد تشابهت معظم الدراسات في طرق تنفيذها من حيث تركيزها على المسوح، وترى الباحثة أن معظم الدراسات اختلفت في العينة أو مكان التطبيق، أو طريقة التمويل، كما اختلفت في الاداة والمتغيرات في حين اشتركت في تطبيقها على مجتمعات نامية.

#### 4.3.2 الاستفادة من الدراسات السابقة:-

1. استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في اثناء الاطار النظري للدراسة الحالية.
2. استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد محاور البحث
3. استفادت الباحثة من المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة لتوفير الوقت والجهد.



## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

#### 1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، ومجتمع الدراسة وعينتها، كذلك سيتم التطرق إلى الاداة التي تم إستخدامها للوصول الى تحقيق اهداف الدراسة، وطرق إعدادها وصدقها وثباتها.

كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم اعتمادها في تحليل الدراسة.

#### 2.3 منهجية الدراسة:

أستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لمعرفة أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض الداعمة للمشاريع الصغيرة في تنمية المشاريع الصغيرة ، حيث يعتبر هذا المنهج المناسب والملائم مع أغراض الدراسة لقدرته على رصد وتحليل واقع مشكلة الدراسة، ووصف الظاهرة.

إن قياس الأهمية ومعرفة التغيير الحاصل الكمي والكيفي، ليس بالأمر السهل، فهو بحاجة لإستخدام منهجية قادرة للوصول إلى النظريات والأدبيات التي تتحدث حول موضوع الدراسة من خلال الأدبيات والدراسات السابقة بالإضافة الى المقابلات والمسح الميداني لأصحاب المشاريع الصغيرة في محافظتي بيت لحم والخليل كونهم المجتمع والعينة لهذه الدراسة.

### 3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصغيرة القائمة الحاصلين على قروض من مؤسسة فاتن للإقراض لتوسيع مشاريعهم خلال الفترة التي استفادت مؤسسة فاتن من القروض الممنوحة لها كقروض ميسرة الصندوق الفلسطيني للتشغيل وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2012 لغاية العام 2016، التي تنطبق عليها شروط الدراسة والتي تجيب على فرضيات الدراسة، لإبراز التنمية التي حصلت لهذه المشروعات بعد حصولها على تمويل من مؤسسة فاتن للإقراض.

### 4.3 عينة الدراسة :-

تم إختيار عينة الدراسة والمكونة من (109) مشروعات، بحيث تكون عينة الدراسة هي نفسها مجتمع الدراسة لصغر حجم مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع ( 109 ) إستبانات، تم استرجاع ( 108 )، منها صالحة للتحليل الاحصائي ( 108 ) أي بنسبة مئوية (99.08%)، مقترض واحد رفض التعاون وتعبئة الإستبانة وهي عينة تصلح لتعميم الدراسة.

### 1.4.3 خصائص العينة الديمغرافية:-

تتكون عينة الدراسة من 108 مقترضين والجداول أدناه تبين توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الديموغرافية

جدول رقم (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
المستوى العلمي	توجيهي فاقل	51	47.2%
	دبلوم	41	38.0%
	بكالوريوس فاعلى	16	14.8%
	المجموع	108	100%

يتضح من خلال الجدول أعلاه بان 47.2% من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين شملتهم الدراسة أن مستواهم العلمي هو توجيهي فما دون وأن 38% مؤهلهم العلمي هو دبلوم، وأن 14.8% مؤهلهم العلمي هو بكالوريوس فأعلى، نلاحظ من خلال النسب أعلاه بأن هناك تنوع في المستوى التعليمي للأفراد المقترضين، وهي تشمل جميع الفئات بغض النظر عن المستوى التعليمي لهم.

جدول رقم (2.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير ملكية المشروع

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
ملكية المشروع	فردى	65	60.2%
	عائلى	40	37.0%
	شراكة	1	0.9%
	مساهمة	2	1.9%
	المجموع	108	100%

أظهرت النتائج الواردة في الجدول، أن 60.2% من المشاريع الصغيرة التي شملتها العينة ملكية فرديه وأن 37% من هذه المشاريع ملكية عائليه، وان ما نسبته 1.9% من الباحثين كانت ملكية مشروعهم مساهمة، و 0.9% فقط منها شراكه، ويعود السبب في ذلك إلى أن حجم التمويل صغير يتناسب فقط لمشروعات صغيرة، حيث بإمكان الفرد أو العائلة إدارة مثل هذه المشروعات وذلك لأن مشروعات صغيرة، هدفها زيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي وتحويل هذه المساعدات من إغاثية إلى إنتاجية. كما أن هذه المؤسسات لا تقوم بتقديم تمويل لمشاريع كبيرة وطويلي الأجل وذلك لضعف رأس المال العامل لديها.

جدول رقم (3.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير قطاع العمل

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
قطاع العمل	صناعي	35	32
	خدمي	10	9
	تجاري	18	17
	زراعي	45	42
	المجموع	108	100%

تشير النسب الواردة في الجدول أعلاه بأن 32% من هذه المشاريع الصغيرة التي شملتها العينة تعمل في القطاع الصناعي وأن 9% تعمل في قطاع الخدمات وأن 17% تعمل في القطاع التجاري وأن 42% تعمل في القطاع الزراعي، وتتمثل المشاريع الصناعية في (محددة، منجرة، تصنيع مواد غذائية، تصنيع ملابس بسيطة عن طريق مياكن الخياطة)، أما الزراعية فهي تتمثل في دفيئات بلاستيكية، تربية دواجن ومواشي، أما التجارية فهي تتمثل في البقالات والمطاعم الصغيرة، أما الخدماتية فهي تتمثل في مكتب خدمات طلابية، خدمة إصلاح الأعطال،... الخ، ويعود السبب في ارتفاع نسبة القطاعين الزراعي والصناعي إلى أن معظم هذه المشاريع تحدث في المناطق الريفية وهي مناطق زراعية، كما أن القطاع الزراعي والصناعي من أكثر القطاعات تهميشاً من قبل التسهيلات المصرفية، وذلك لارتفاع نسبة المخاطر فيها وقلة ربحيتها، أما مؤسسات الإقراض فهي لا تهدف إلى الربح ولذلك تقوم بدعم تلك القطاعات

جدول رقم (4.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان المشروع

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
مكان المشروع	مدينة	18	16.7%
	قرية	49	45.4%
	مخيم	41	38.0%
	المجموع	108	100%

تشير المعطيات وفقاً لمتغير مكان العمل بأن 16.7% من هذه المشاريع الصغيرة التي شملتها العينة من سكان المدينة وأن، 45.4% من هذه المشاريع التي شملتها هذه الدراسة من القرى، وأن 38% من هذه المشاريع التي شملتها الدراسة من المخيمات. يلاحظ من خلال المعطيات أعلاه بأن القرى والمخيمات قد أخذت حصة الأسد من هذه المشاريع على حساب المدن، ويعود السبب في ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية في القرى والمخيمات مقارنة مع المدن.

جدول رقم (5.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات عمل المشروع

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
سنوات عمل المشروع	أقل من 5 سنوات	73	67.6%
	5 - 10 سنوات	23	21.3%
	أكثر من 10 سنوات	12	11.1%
	المجموع	108	100%

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول وحسب توزيع أفراد عينة الدراسة فيما يخص سنوات عمل المشروع، أن 67.6% من هذه المشاريع الصغيرة التي شملتها العينة سنوات عملها أقل من 5 سنوات، وأن 21.3% من هذه المشاريع التي شملتها العينة أن سنوات عملها من 5-10 سنوات، وأن 11.1% من هذه المشاريع التي شملتها الدراسة ان سنوات عمل المشروع أكثر من 10 سنوات.

جدول رقم (6.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان المشروع

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
عمر القرض	اقل من سنة	26	24.1%
	1 - 3 سنوات	60	55.6%
	اكثر من 3 سنوات	22	20.4%
	المجموع	108	100%

أخيراً وحسب توزيع العينة وفقاً لمتغير عمر القرض تبين من المعطيات الواردة في الجدول اعلاه، أن 24.1% من هذه المشاريع الصغيرة التي شملتها العينة عمر القرض اقل من سنة، وأن 55.6% من هذه المشاريع التي شملتها الدراسة ان عمر القرض من 1-3 سنوات، وأن 20.4% من هذه المشاريع التي شملتها الدراسة أن عمر القرض اكثر من 3 سنوات، أما عمر القرض لثلاث سنوات واكثر فهي 20.4% يتضح من النسب الموجودة أن أكبر فئة من المقترضين كان عمر قروضهم من سنة الى ثلاث سنوات وهذه النسبة تشير إلى أن أغلب القروض تصنف ضمن قصيرة الأجل ويعود السبب في ذلك إلى عدة اسباب منها ضعف رأس مال مؤسسات التمويل، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يجعل نسبة المخاطر أعلى في القروض طويلة الأجل مما يجعل مؤسسات اقراض تحجم عن إعطاء قروض طويلة الأجل.

### 5.3 تصميم أدوات الدراسة وجمع البيانات:-

أستخدمت الباحثة للدراسة الحالية أسلوب المسح الشامل من خلال تصميم الإستبانة، للوصول لآراء المبحوثين.

خلال عام (2012-2016) قامت مؤسسة الصندوق الفلسطيني للتشغيل بتقديم قروض بفائدة (صفر وأخرى مشجعة) لمؤسسات الإقراض المحلية في فلسطين لتنفيذ مشاريع تشغيلية يقوم بتنفيذها مؤسسات الإقراض مع المقترضين من أبناء الشعب الفلسطيني العاطلين عن العمل بهدف تخفيف معدلات الفقر والبطالة، من هذه المؤسسات (مؤسسة اصالة وفاتن على سبيل المثال لا الحصر) إلا أن الحصة الأكبر من التمويل نفذها الصندوق الفلسطيني للتشغيل من خلال مؤسسة فاتن، وذلك لقدرتها على الوصول لكافة المناطق الجغرافية في فلسطين، وفروعها المنتشرة بكافة أرجاء الوطن، بالإضافة إلى أنها تعتبر مؤسسة ممثلة لكافة مؤسسات الإقراض لقدرتها المادية والفنية في التعامل مع كافة شرائح المجتمع والاصناف المختلفة للمشاريع.

لهذا فإن هذه الدراسة تستهدف برامج التمويل بشكل عام وبالأخص التركيز على هذا النوع من البرامج التمويلية وقياس أهميتها ودورها في تنمية هذه المشاريع الصغيرة في محافظتي بيت لحم والخليل ، من خلال دراسة مؤسسة فاتن للإقراض كحالة دراسية والتي تمثل باقي مؤسسات التمويل المشابهة حيث كان لمؤسسة فاتن الحصة الأكبر في تنفيذ هذه البرامج، وذلك من خلال توزيع الإستبيان على المبحوثين وهم الفئة التي أستفادت من تلك البرامج والتي قدمتها مؤسسة فاتن في الفترة (2012 - 2016).

ولفحص أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، طوّرت الباحثة إستبانة تكونت من قسمين، أشتمل القسم الأول على معلومات عامة حول البيانات الديمغرافية للمبحوثين من حيث المستوى العلمي ومليكة المشروع، وقطاع العمل، وعمر المشروع، والمنطقة الجغرافية لتوزيع المشاريع، وسنوات عمل المشروع.

في حين يتضمن القسم الثاني على قياس أهمية برامج التمويل في تنمية المشاريع، والذي تكون من (

27) فقرة موزعة على خمسة محاور كالتالي:-

المحور الأول أهمية برامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع.

المحور الثاني أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل .

المحور الثالث أهمية برامج التمويل في تحقيق إستدامة المشروع.

المحور الرابع أهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات.

المحور الخامس أهمية برامج التمويل في تحقيق القدرة التنافسية.

علماً بان طريقة الإجابة عن أداة الدراسة تركزت في الإختيار من سلم خماسي على نمط ليكرت

(Likert Scale)، وذلك كما يلي (بدرجة قليلة جداً، بدرجة قليلة، محايد، بدرجة كبيرة، بدرجة كبيرة

جدا).

### 1.5.3 صدق الاداة وثباتها:-

#### - صدق الاداة

قامت الباحثة بتصميم الإستبانة بصورتها الأولية، تم عرضها على المشرف، وبعد ذلك تم عرضها

على مجموعة من المحكمين للتحقق من صدق الاداة، والذين بدورهم ابدوا آراءهم وملاحظاتهم

واقترحاتهم حولها، ومن ثم تم إعادة صياغتها من جديد آخذة بعين الاعتبار آراء المحكمين

واقترحاتهم، وبهذا تم إستخراج الإستبانة بصورتها النهائية.

## أولاً: الإتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الإتساق الداخلي مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الإتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه التي تنتمي إليه الفقرة.

جدول (7.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1.	قدمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة التمويل الكافي لمشروع.	.629	0.000
2.	لم تحقق برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة زيادة رأس مال مشروع	.189	0.025
3.	لم تساهم برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة استثمار رأس مال مشروع	.246	0.005
4.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة التوزيع الانتاجي لمشروع	.682	0.000
5.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة استثمار ايرادات مشروع .	.761	0.000
6.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة التدفق النقدي لمشروع	.658	0.000

يتضح من خلال الجدول (7.3) بأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (8.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل " والدرجة الكلية للمجال.

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة عدد العاملين في مشروع.	.73	.00
2.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تشجيع الافراد المنتجين في مشروع.	.84	.00
3.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تعزيز بناء قدراتي المهنية كصاحب مشروع .	.67	.00
4.	ساهمت البرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة على زيادة فرص الطلب للأيدي العاملة في مشروع.	.82	.00
5.	ساهمت البرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة في قدرة مشروع على استقطاب مهن متنوعة	.78	.00

يتضح من الجدول أعلاه بأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (9.3): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أهمية برامج التمويل في تحقيق إستدامة المشروع " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تطوير الخدمات التي يقدمها مشروع.	.78	0.00
2.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرات مشروع الادارية	.80	0.00
3.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على ضمان استدامة مشروع.	.82	0.00
4.	تقوم برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على توفير خدمات تثير انتباه زبائني	.77	0.00
5.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة نمو مشروع الانتاجي.	.79	0.00

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (10.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "أهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة بزيادة فرص جذب زبائن جدد	.785	0.000
2.	ساهمت برامج التمويل للمشاريع الصغيرة في مساعدتي بزيادة الطلب على منتجاتاتي	.773	0.000
3.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تفعيل دور القوة البيعية العاملة في مشروعي.	.831	0.000
4.	ساهمت برامج التمويل للمشاريع الصغيرة على زيادة الحصة السوقية لمشروعي	.829	0.000
5.	ساهمت برامج التمويل للمشاريع الصغيرة على زيادة القدرة لتنفيذ برامج ترويج منظمة.	.716	0.000

يتضح من جدول (10.3) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (11.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "أهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة القدرة التنافسية" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
1.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة مشروعي للاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل.	.738	0.000
2.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على التنوع في نوعية خدمات مشروعي.	.812	0.000
3.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة مشروعي في منافسة الاسعار	.737	0.000
4.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في القدرة على رفع سمعة خدمات مشروعي ايجابياً.	.746	0.000
5.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على الاستمرار في الحفاظ على جودة خدمات الانتاج لمشروعي.	.703	0.000
6.	ساعدت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة مشروعي في طرح منتج جديد في السوق.	.761	0.000

يتضح من جدول (11.3) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

### ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

جدول (12.3): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الإحصائية
اهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع	.67	0.00
أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل	.77	0.00
أهمية برامج التمويل في تحقيق استدامة المشروع	.91	0.00
اهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات	.92	0.00
اهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة القدرة التنافسية	.86	0.00

يبين جدول (12.3) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

### - ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال حساب معامل الثبات كرومباخ ألفا لمحاور الإستبانة، وأتضح أن محاور الاستبانة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات، بدرجة 93.5% وذلك كما هو واضح في جدول رقم (13.3).

جدول (13.3): نتائج إختبار كرومباخ ألفا لقياس الثبات

الرقم	المحاور	معامل ألفا كرونباخ
1	اهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع	72.8%
2	أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل	83.3%
3	أهمية برامج التمويل في تحقيق استدامة المشروع	85.6%
4	اهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات	84.5%
5	اهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة القدرة التنافسية	84.4%
	الدرجة الكلية	93.5%

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن الثبات للدرجة الكلية للدراسة " أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين " قد وصلت ل 93.5 % وهي درجة مرتفعة جداً تدل على أن الثبات مرتفع جداً لهذا تم توزيع الاستمارة على كامل المبحوثين ، أما أعلى درجة ثبات للمحاور فكانت لمحور رقم ( 3 ) " أهمية برامج التمويل في تحقيق استدامة المشروع " وقد وصلت 85.6% وهي درجة مرتفعة جداً ، يليه المحور رقم ( 4 ) أهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات 84.5% وهي درجة مرتفعة جداً ، ثم المحور رقم ( 5 ) أهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة القدرة التنافسية 84.4% وهي أيضاً درجة مرتفعة جداً والمحور رقم ( 2 ) أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل وصلت درجة الثبات 83.3% وأخيراً المحور رقم ( 1 ) أهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع حيث وصلت الدرجة 72.8% وهي درجة مرتفعة .

### 2.5.3 المعالجة الإحصائية:-

بعد جمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بمراجعتها وتدقيقها تمهيداً لادخالها للحاسوب، وذلك بتحويل

الإجابات اللفظية إلى أخرى رقمية كما هو مبين في الجدول التالي (14.3)

جدول رقم (14.3) مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	بدرجة قليلة جدا	بدرجة قليلة	متوسط	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جدا
الوزن المرجح	1	2	3	4	5

بحيث كلما ازدادت الدرجة ازداد دور برامج التمويل في إحداث تنمية في المشاريع الصغيرة والعكس صحيح، حيث تم تفرغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، من خلال النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة، والمتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي للإستبانة، وإختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة، وقد فحصت فرضيات الدراسة عند مستوى (اقل من 0.05) عن طريق الإختبارات الإحصائية الاتية:- اختبار T في حالة عينة واحدة (One sample T Test)، وكذلك إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance - ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات، وإختبار LSD البعدي،

والجدول التالي رقم (15.3) يوضح قياس درجة الموافقة لفقرات الإستبانة.

جدول رقم (15.3) مقياس درجة الفقرات

الدرجة	المتوسط الحسابي
منخفضة	2.39 - 1
متوسطة	3.66 - 2.4
كبيرة	5 - 3.67

## الفصل الرابع

### نتائج البحث

#### 1.4 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين من وجهة نظر المقترضين، ومن خلال عقد مقابلة مع مدير دائرة المشاريع الصغيرة في مؤسسة فائن للإقراض، وللإجابة عن أسئلة الدراسة وأهدافها وللتحقق من صحة فرضياتها تم استخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

#### 2.4 اختبار الفرضيات

##### 1.2.4 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

لا يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا.

جدول (1.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل مجال من مجالات أداة الدراسة)

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	مستوى الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	اهمية برامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع	3.97	79.4	20.30	0.00	كبيرة
2	أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل	3.22	64.4	3.15	0.00	متوسطة
3	أهمية برامج التمويل في تحقيق استدامة المشروع	3.12	62.4	1.31	0.00	متوسطة
4	اهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات	3.11	62.2	1.15	0.00	متوسطة
5	اهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة القدرة التنافسية	3.67	73.4	12.37	0.00	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.41	68.2	7.49	0.00	متوسطة

تظهر النتائج الموجودة في الجدول أعلاه بان الدرجة الكلية لمحاور الدراسة " اهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين " قد بلغت متوسط حسابي (3.41)، وبوزن نسبي (68.2) قيمة الاختبار 7.49 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين وبدرجة متوسطة.

وتعزو الباحثة انخفاض مدى مساهمة تلك المؤسسات إلى قلة تركيز مؤسسات التمويل على فحص اهتمام المقترض وجديته في تنمية مشروعه، وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لمساعدة المقترضين. إرتفاع نسبة الفائدة، وضعف حجم التمويل واعتماد التمويل الذاتي في تمويل المشاريع الصغيرة. ضعف الأهتمام بالجانب الفني كالتسويق وإدارة المشروع، وفتح آفاق واسواق لتلك المشاريع. عدم وجود راعي حقيقي للمشروعات الصغيرة قادر على دعم هذه المشاريع والعمل على استمراريتها. عدم وجود

استراتيجية وطنية، وضعف القوانين التي تدعم تلك المشاريع والخطط التي تساهم في استدامتها واستمراريتها. كما ان الأوضاع السياسية غير مشجعة للإستثمار، والعراقيل التي يفرضها الاحتلال مما يدفع الى تعثر كثير من المشاريع، بالإضافة عدم سيطرت السلطة الوطنية الفلسطينية على الحدود والمعابر للتحكم بالصادرات والواردات من والى اسواقها. بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المواد الأولية اللازمه لأغلب المشاريع، خاصة الصناعية.

-أما أعلى هذه المحاور وهو المحور رقم (1) والذي ينص على " اهمية برامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع" فقد وصل المتوسط حسابي 3.97 وهي درجة كبيرة.

وتتفق الباحثة مع هذه النتيجة وتعزو سبب ارتفاع موافقة افراد عينة الدراسة على اهمية برامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع إلى ان مؤسسات الإقراض تقوم بإعطاء اصحاب المشاريع الصغيرة تمويل وهذا التمويل من شأنه ان يرفع نسبة راس مال المشروع.

يليه المحور رقم (5) والذي ينص على " اهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة القدرة التنافسية " بمتوسط حسابي بلغ 3.67 وهي درجة كبيرة.

وتشير الباحثة إلى ان برامج التمويل تمكن اصحاب المشاريع الصغيرة من زيادة القدرة التنافسية لمشروعاتهم من خلال زيادة رأس المال العامل والذي يمكن صاحب المشروع من التوسع في مشروعة وفتح خطوط إنتاج أكثر، وبالتالي تقويته في السوق واستمراريته.

ثم المحور رقم (2) والذي ينص "أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل" بمتوسط حسابي 3.22 وهي درجة متوسطة.

وتشير الباحثة إلى أن هذه المؤسسات تساهم في الحد أو التقليل من البطالة في المجتمع الفلسطيني فكل قرض ممنوح من قبل هذه المؤسسات يساعد في خلق فرصة عمل واحدة على الأقل لأحد أفراد الأسرة المقترضة، وفي حال دعم هذه المشروعات الصغيرة وتمويلها فيتسع مجال عملها وبالتالي

تصبح بحاجة إلى عاملين أكثر لزيادة القدرة على الإنتاج والعمل وبالتالي فإن برامج التمويل تساهم في زيادة فرص التشغيل.

والمحور رقم (3) والذي بنص " أهمية برامج التمويل في تحقيق استدامة المشروع" بمتوسط حسابي 3.12 وهي درجة متوسطة ، وأخيرا المحور رقم (4) الذي ينص " أهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات" بمتوسط حسابي (3.11) وهي درجة متوسطة.

وترى الباحثة بأن برامج التمويل من شأنها ان تساهم في زيادة رأس مال المشروع، كما وتعمل على تقديم التدريب اللازم لتأهيل أصحاب تلك المشاريع، وهذا يعني زيادة إنتاجية تلك المشاريع وتوسع مجال خدماتها المقدمة، وهذا من شأنه تحقيق زيادة المبيعات لهذه المشاريع من خلال فتح قنوات بيع وتنوع في المنتجات والخدمات المقدمة مع المحافظة على جودة تلك المنتجات والخدمات مما يساهم في تحقيق استدامة المشروعات الصغيرة.

1. يوجد دور مهم ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية رأس مال المشاريع الصغيرة.  
تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا.

جدول (2.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الأول (أهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	مستوى الدلالة الإحصائية	الدرجة
6.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة التدفق النقدي لمشروع	4.08	81.6	18.02	0.00	كبيرة
3.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة استثمار رأس مال مشروع	4.03	80.6	18.31	0.00	كبيرة

كبيرة	0.00	18.56	80.4	4.02	5. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة استثمار ايرادات مشروع
كبيرة	0.00	14.99	78.4	3.92	1. قدمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة التمويل الكافي لمشروع.
كبيرة	0.00	12.69	77.2	3.86	4. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة التوزيع الانتاجي لمشروع
كبيرة	0.00	13.57	75.6	3.78	2. حققت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة زيادة رأس مال مشروع
كبيرة	0.00	20.30	79.4	3.97	الدرجة الكلية

- نلاحظ من الجدول أن أهم الفقرات هي رقم (6) والتي تنص "ساهمت برامج التمويل الداعمة

للمشاريع الصغيرة في زيادة التدفق النقدي لمشروع" بمتوسط حسابي 4.08 وهي درجة كبيرة.

- يليها الفقرة رقم (3) "ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة استثمار رأس مال

مشروع" بمتوسط حسابي 4.03 وهي درجة كبيرة.

- كان أقل الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (2) "حققت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة زيادة

رأس مال مشروع" بمتوسط حسابي 3.78، وهي درجة كبيرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي (3.97) ، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي

(79.4) وقيمة اختبار الأشارة يساوي (20.30)، وإن القيمة الإحتمالية (Sig) تساوي (0.00) لذلك

يعتبر مجال (أهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع) دال إحصائياً عند قيمة  $\alpha =$

(0.05) ، مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة

وهي (3) وهذا يعني ان هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك يتم قبول

الفرضية التي تنص على أنه يوجد دور مهم ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لبرامج

التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية رأس مال المشاريع الصغيرة.

وتتفق الباحثة مع هذه النتيجة وتعزو سبب ارتفاع موافقة المقترضين على أهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع، إلى ان مؤسسات الإقراض تقوم بتقديم التمويل الذي من شأنه زيادة رأس المال العامل في المشروع، مما يتيح لصاحب المشروع من تطوير مشروعه، وبالتالي زيادة التدفق النقدي لمشروع من خلال زيادة نسب المبيعات الناتجة عن تنوع الخدمات وتحسينها. وفي حال زيادة نسبة إيرادات المشروع، زادت نسبة السيولة لدى صاحب المشروع مما يمكنه من استثمار هذه السيولة في مشروعات صغيرة أخرى، وهكذا يتمكن صاحب المشروع من سداد القرض، وزيادة رأس مال مشروعه.

2. يوجد دور مهم ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في زيادة فرص التشغيل في المشاريع الصغيرة.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا.

جدول (3.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني (أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	مستوى الدلالة الإحصائية	الدرجة
7.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة عدد العاملين في مشروعي.	3.31	66.2	4.14	0.00	متوسطة
9.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تعزيز بناء قدراتي المهنية كصاحب مشروع	3.29	65.8	4.16	0.00	متوسطة
8.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تشجيع الافراد المنتجين في مشروعي.	3.19	63.8	2.64	0.01	متوسطة
10.	ساهمت البرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة على زيادة فرص الطلب للأيدي العاملة في مشروعي	3.18	63.6	2.57	0.01	متوسطة

متوسطة	0.05	1.97	62.8	3.14	ساهمت البرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة في قدرة مشروعى على استقطاب مهن منوعة .	11.
متوسطة	0.00	3.15	64.4	3.22	الدرجة الكلية	

- نلاحظ من الجدول أن أهم الفقرات هي رقم (7) والتي تنص "ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة عدد العاملين في مشروعى" بمتوسط حسابى 3.31 وهي درجة متوسطة.
- يليها الفقرة رقم (9) " ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تعزيز بناء قدراتى المهنية كصاحب مشروع " بمتوسط حسابى 3.29 وهي درجة متوسطة.
- كان أقل الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (11) " ساهمت البرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة في قدرة مشروعى على استقطاب مهن منوعة . " بمتوسط حسابى 3.14، وهي درجة متوسطة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابى يساوي (3.22) ، وأن المتوسط الحسابى النسبى يساوي (64.4) وقيمة اختبار الأشارة يساوي (3.15)، وإن القيمة الإحتمالية (Sig) تساوي (0.00) لذلك يعتبر مجال (أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل) دال إحصائياً عند قيمة  $(\alpha = 0.05)$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) وهذا يعني ان هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك يتم قبول الفرضية التي تنص على أنه "يوجد دور مهم ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في زيادة فرص التشغيل".

وتشير الباحثة إلى برامج التمويل الداعمة للمشروعات الصغيرة قادرة على خلق فرص عمل أكثر مقارنة بالمشروعات الضخمة، مع الأخذ في الاعتبار حجم رأس المال المستثمر. وبعبارة أخرى فإن تكلفة خلق فرصة العمل في المشروع الصغير هي أقل من مثيلتها في المشروع الكبير. كما ان المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين

يتملكون قدرات مالية محدودة من أن يبدأو بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص، في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم.

4. يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تحقيق الأستدامة للمشاريع الصغيرة .

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا.

جدول (4.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث (أهمية برنامج التمويل في تحقيق الاستدامة)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	مستوى الدلالة الإحصائية	الدرجة
13	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرات مشروعى الادارية	3.34	66.85	2.95	0.00	متوسطة
15	تقوم برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على توفير خدمات تثير انتباه زبائنى	3.17	63.33	1.58	0.00	متوسطة
12	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تطوير الخدمات التى يقدمها مشروعى	3.06	61.11	0.48	0.00	متوسطة
16	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة نمو مشروعى الانتاجى.	3.03	60.56	0.24	0.00	متوسطة
14	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على ضمان استدامة مشروعى.	3.00	60.00	0.00	0.00	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.12	62.37	1.31	0.00	متوسطة

- يلاحظ من الجدول اعلاه بان أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (13) والتي تنص "ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرات مشروعى الإدارية " بمتوسط حسابى 3.34 وهي

درجة متوسطة.

- يليها الفقرة رقم (15) "تقوم برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على توفير خدمات تثير إنتباه زبائني " بمتوسط حسابي 3.17 وهي درجة متوسطة.

- كان أقل الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (14) والتي تنص على "ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على ضمان استدامة مشروعني " بمتوسط حسابي 3.00 وهي درجة متوسطة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي (3.12) ، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي (62.37) وقيمة اختبار الأشارة يساوي (1.31)، وإن القيمة الإحتمالية (Sig) تساوي (0.00) لذلك

يعتبر مجال (أهمية برامج التمويل في تحقيق استدامة المشروع) دال إحصائياً عند قيمة  $(\alpha = 0.05)$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة يختلف جوهرياً عن عن درجة الموافقة المتوسطة وهي

(3) وهذا يعني ان هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك يتم قبول الفرضية التي تنص على أنه " يوجد دور مهم ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لبرامج

التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تحقيق الأستدامة للمشاريع الصغيرة " .

وتعزو الباحثة انخفاض نسبة الموافقة على هذه الدور إلى العديد من العوامل التي تحد من تحقيق

استدامة هذه المشاريع ومنها قلة الرقابة على سير هذه المشاريع، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بدراسات

الجدوى للمشاريع، قلة تدريب اصحاب المشروعات على كيفية التعامل مع هذه المشروعات من حيث

التسويق، وفتح قنوات اتصال مع الأسواق لتسويق المنتجات، وكيفية التعامل مع الماكينات ومساعدة

اصحاب المشاريع على استيراد بعض المواد الغير متوفرة في الأسواق المحلية.

4. الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد دور مهم ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$

لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تحقيق زيادة مبيعات المشاريع الصغيرة..

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا.

جدول (5.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث (أهمية برنامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	مستوى الدلالة الإحصائية	الدرجة
18.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في مساعدتي باستمرار زيادة الطلب على منتجاتي	3.46	69.26	4.16	0.00	متوسطة
19.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تفعيل دور القوة البيعية العاملة في مشروعتي.	3.10	62.04	0.85	0.00	متوسطة
17.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة بزيادة فرص جذب زبائن جدد	3.06	61.11	0.49	0.00	متوسطة
20.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على زيادة الحصة السوقية لمشروعتي	3.04	60.74	0.30	0.00	متوسطة
21.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على زيادة القدرة لتنفيذ برامج ترويج منظمة.	2.88	57.59	-0.98	0.00	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.11	62.15	1.15	0.00	متوسطة

-أعلى الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (18) والتي تنص "ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع

الصغيرة في مساعدتي باستمرار زيادة الطلب على منتجاتي" بمتوسط حسابي 3.46 وهي درجة متوسطة.

- يليها الفقرة رقم (19) والتي تنص "ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تفعيل دور

القوة البيعية العاملة في مشروع " بمتوسط حسابي 3.10 وهي درجة متوسطة.

- كان اقل الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (21) " ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة

على زيادة القدرة لتنفيذ برامج ترويج منظمة " بمتوسط حسابي 2.88 وهي درجة متوسطة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي (3.11) ، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي

(62.15) وقيمة اختبار الأشارة يساوي (1.15)، وإن القيمة الإحتمالية (Sig) تساوي (0.00) لذلك

يعتبر مجال (أهمية برنامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات) دال إحصائياً عند قيمة  $\alpha = 0.05$  ،

مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة يختلف جوهرياً عن عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3)

وهذا يعني ان هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك يتم قبول الفرضية التي

تنص على أنه " يوجد دور مهم ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  لبرامج التمويل

المقدمة من مؤسسات الاقراض في تحقيق زيادة مبيعات المشاريع الصغيرة".

وتعزو الباحثة انخفاض نسبة الموافقة على هذه النتيجة إلى عدم وجود جهات متخصصة في مؤسسات

الإقراض تُرشد أصحاب المشاريع الصغيرة إلى كيفية تسويق منتجاتها، بالإضافة إلى أن دراسات

الجدوى التي يتم عملها في تلك المؤسسات للمشاريع الصغيرة يعترتها الكثير من النقص، فهي غير

واقعية وغير مدروسة بشكل جيد.

كما أن ضعف رأس المال العامل في هذه المشاريع يجعلها غير قادرة على مواكبة متطلبات سوق

العمل، علاوة على المنافسة القوية للمنتجات الإسرائيلية والصينية في السوق الفلسطيني.

5. يوجد دور مهم ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  لبرامج التمويل المقدمة من

مؤسسات الاقراض في تنمية القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة.

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا.

جدول (6.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الخامس (أهمية برنامج التمويل في زيادة القدرة التنافسية)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	مستوى الدلالة الإحصائية	الدرجة
.22	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة مشروعنا للاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل.	3.81	76.20	2.88	0.00	متوسطة
.26	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على الاستمرار في الحفاظ على جودة خدمات الانتاج لمشروعنا.	3.74	74.80	1.43	0.00	متوسطة
.24	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة مشروعنا في منافسة الاسعار	3.71	74.20	3.04	0.00	متوسطة
.27	ساعدت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة مشروعنا في طرح منتج جديد في السوق.	3.69	73.80	9.06	0.00	متوسطة
.25	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في القدرة على رفع سمعة خدمات مشروعنا ايجابياً.	3.65	73.00	0.76	0.00	متوسطة
.23	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على التنوع في نوعية خدمات مشروعنا.	3.44	68.80	1.97	0.00	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.67	73.47	5.37	0.00	متوسطة

-أعلى الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (22) ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة مشروعنا للاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل." بمتوسط حسابي 3.81 وهي درجة كبيرة.

- يليها الفقرة رقم (26) والتي تنص " ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على الاستمرار في الحفاظ على جودة خدمات الانتاج لمشروعى". بمتوسط حسابى 3.74 وهي درجة كبيرة.

- كان اقل الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (23) " ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على التنوع في نوعية خدمات مشروعى". بمتوسط حسابى 3.44 وهي درجة متوسطة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابى يساوى (3.67) ، وأن المتوسط الحسابى النسبى يساوى (73.48) وقيمة اختبار الأشارة يساوى (5.37)، وإن القيمة الإحتمالية (Sig) تساوى (0.00) لذلك يعتبر مجال (أهمية برنامج التمويل في زيادة القدرة التنافسية) دال إحصائياً عند قيمة  $(\alpha = 0.05)$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة يختلف جوهرياً عن عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) وهذا يعني ان هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك يتم قبول الفرضية التي تنص على أنه "يوجد دور مهم ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  لبرامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة".

وتتفق الباحثة مع هذه النتيجة وتعزو ارتفاع نسبة الموفقة من قبل اصحاب تلك المشاريع على هذه النتيجة إلى طبيعة المشروعات الصغيرة نفسها فهي أكثر قدرة من المشروعات الكبيرة - ذات الاستثمار الضخم في رأس المال الثابت - على التكيف مع الظروف والمستجدات التي يمكن لاقتصاد ما أن يتعرض لها. هذه القدرة الكبيرة على التكيف تنعكس على أرض الواقع في سهولة نقل مكان المصنع ، تخفيض خطوط الإنتاج ، تحويل العملية الإنتاجية ، تغيير السياسة التسويقية مما زيد من قدرتها التنافسية.

#### 2.2.4 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

1. لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات آراء الباحثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في اتجاهات الباحثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، تعزى إلى متغير المستوى العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير المستوى العلمي كما في الجدول (7.4).

الجدول (7.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير المستوى العلمي.

المستوى العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
توجيهي فائق	51	3.10	0.77	0.37	0.74	2	0.701	0.49
دبلوم	41	2.92	0.61	0.52	55.49	105		
بكالوريوس فاعلي	16	3.08	0.84		56.23	107		
المجموع	108	3.03	0.72					

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  لمجالات الدراسة تعزى لمتغير المستوى العلمي. وذلك لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية

في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، تعزى إلى متغير المستوى العلمي.

ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود علاقة بين التمويل المقدم للمشروع وبين المستوى العلمي لصاحب المشروع، حيث أن المستوى التعليمي لصاحب المشروع لا يؤخذ بعين الاعتبار عند تقديم التمويل، فجميع المقترضين سوف يتم دراسة مشروعاتهم من قبل لجان متخصصة في مؤسسات الإقراض وتقرر تلك اللجان إذا ما يمكن تقديم التمويل أو لا يمكن تقديمه، حيث يعتمد حجم التمويل على حجم الضمانات وعلى رأس المال الذاتي للمشروع فقط.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، تعزى لمتغير ملكية المشروع.

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير ملكية المشروع كما في الجدول (8.4).  
جدول (8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير ملكية المشروع.

ملكية المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية
فردى	65	2.90	0.77	2.69	5.38	2	5.55	0.00
عائلى	40	3.30	0.61	0.48	50.85	105		
أخرى (مساهمة، شراكة)	3	2.37	0.84		56.23	107		
المجموع	108	3.03	0.72					

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  لمجالات الدراسة تعزى لمتغير ملكية المشروع. وذلك لأن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) ويتم استبدالها بالفرضية البديلة ( $H_1$ ) والتي تشير إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من

مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، تعزى إلى متغير ملكية المشروع وذلك لصالح الفئة ذات المتوسط الحسابي الأعلى (عائلي).

ويعود السبب في ذلك إلى صغر رأس مال المشاريع الصغيرة وصغر حجمها واعتمادها على التمويل الذاتي فهي تكون أما مشاريع فردية أو عائلية، وليست مساهمة أو شراكة، كما أن مؤسسات التمويل تدعم المشاريع الصغيرة وليست الكبيرة، وبالتالي فإن المشاريع الصغيرة تكون ملكيتها إما فردية أو عائلية وتكون المشاريع العائلية الأكثر استفادة من برامج التمويل المقدم من مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين / تعزى لقطاع العمل.

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير قطاع العمل كما في الجدول (9.4).

جدول (9.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير لقطاع العمل.

قطاع العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
صناعي	20	2.91	0.83	0.40	1.20	3	0.75	0.52
خدمي	35	2.95	0.75	0.52	55.03	104		
تجاري	23	3.08	0.71					
زراعي	30	3.29	0.46					
المجموع	108	3.03	0.72		56.23	107		

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  لمجالات الدراسة تعزى لمتغير قطاع العمل. وذلك لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، تعزى إلى متغير قطاع العمل.

وتختلف الباحثة مع هذه النتيجة وتعزو السبب في ذلك إلى أن المشاريع الصناعية والزراعية هي الأكثر استفادة من برامج التمويل بخلاف المشاريع الخدمية والتجارية فهي الأقل استفادة من برامج التمويل ولم يظهر ذلك في إجابات المقترضين، وتفسر الباحثة إجابات أفراد عينة الدراسة على تلك الفرضية إلى أن كل فرد عبر مدى استفادته من برامج التمويل.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين تعزى

#### مكان المشروع

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير مكان المشروع كما في الجدول (10.4).

الجدول (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير مكان المشروع.

مكان المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
مدينة	18	3.03	0.69	0.179	.35	2	0.33	0.71
قرية	49	2.97	0.72	0.532	55.87	105		
مخيم	41	3.14	0.82		56.23	107		
المجموع	108	3.03	0.72					

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  لمجالات الدراسة تعزى لمتغير مكان المشروع. وذلك لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، تعزى إلى متغير مكان المشروع.

وتشير الباحثة إلى أن حصة القرى والمخيمات هي الأكبر من برامج التمويل المقدمة بحسب عينة الدراسة، إلا أنه لم تظهر فروق بين القرية والمدينة والمخيم ويعود السبب في ذلك إلى أن كل متقرض أجاب بناء على ما حصل عليه من تمويل بغض النظر عن موقعه سكنه، أما فيما يتعلق بارتفاع نسبة المقترضين في القرى والمخيمات إلى سوء الأحوال الاقتصادية للمواطنين في تلك المناطق.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في اتجاهات المبحوثين

حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين

/ تعزى لسنوات عمل المشروع

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في

المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير سنوات عمل المشروع كما في الجدول (11.4).

الجدول (11.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية

للدرجة الكلية تعزى لمتغير سنوات عمل المشروع.

سنوات عمل المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية
أقل من 5 سنوات	73	2.97	0.72	0.447	0.893	2	0.847	0.432
5 - 10 سنوات	23	3.17	0.78	0.527	55.345	105		
أكثر من 10 سنوات	12	3.14	0.61		56.238	107		
المجموع	108	3.03	0.72					

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة  $\alpha = 0.05$  لمجالات الدراسة تعزى لمتغير سنوات عمل المشروع. وذلك لأن مستوى الدلالة

أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية

المشاريع الصغيرة في فلسطين، تعزى إلى متغير سنوات عمل المشروع.

وترى الباحثة بأن مؤسسات الإقراض تدعم المشاريع الصغيرة بغض النظر عمرها، حيث لا يوجد

علاقة بين التمويل وعمر المشروع، وهو ليس من الأمور التي يتحدد بناء عليها قبول أو رفض

التمويل أو حجم التمويل أو عدد السنوات، وأما يعتمد التمويل على نوع الضمانات ومقدار رأس المال الذاتي للمشروع وحجم نسبة المخاطر في ذلك.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين / تعزى لعمر القرض.

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير عمر القرض كما في الجدول (12.4).

الجدول (12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير عمر القرض.

عمر القرض	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
اقل من سنة	26	2.85	0.64	0.582	1.165	2	1.110	0.33
1 - 3 سنوات	60	3.09	0.68	0.525	55.073	105		
اكثر من 3 سنوات	22	3.07	0.89		56.238	107		
المجموع	108	3.03	0.72					

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  لمجالات الدراسة تعزى لمتغير عمر القرض. وذلك لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، تعزى إلى متغير عمر القرض.

وتشير الباحثة بان ما يحدد حجم التمويل هو نوع المشروع والضمانات المقدمة وكذلك حجم رأس المال الذاتي للمشروع وبناء على هذه الأشياء يتحدد حجم التمويل ومدته.

## الفصل الخامس

### نتائج الدراسة والإستنتاجات والتوصيات

#### 1.5 نتائج الدراسة

بعد تحليل البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. أكد أفراد عينة الدراسة على أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية

المشاريع الصغيرة في فلسطين وبنسبة (68.2%) وهي درجة متوسطة.

2. جاء ترتيب مجالات أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الاقراض في تنمية المشاريع

الصغيرة في فلسطين على النحو الآتي:

- زيادة رأس مال المشروع بمتوسط حسابي 3.97 وهي درجة كبيرة.

- تحقيق زيادة القدرة التنافسية للمشروع، بمتوسط حسابي 3.67 وهي درجة كبيرة.

- زيادة فرص التشغيل، بمتوسط حسابي 3.22 وهي درجة متوسطة.

- تحقيق استدامة المشروع، بمتوسط حسابي 3.12 وهي درجة متوسطة.

- تحقيق زيادة المبيعات" بمتوسط حسابي 3.11 وهي درجة متوسطة .

3. أكد المقترضين بأن برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة ساهمت في زيادة التدفق النقدي

للمشروع، كما ساهمت في زيادة استثمار رأس مال المشروع وبدرجة كبيرة.

4. اشار أفراد عينة الدراسة بأن برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة قد حققت زيادة في رأس مال

المشروع وبدرجة كبيرة.

5. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة عدد العاملين في تلك المشاريع وبدرجة متوسطة.

6. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تعزيز بناء القدرات المهنية لأصحاب المشاريع، كما وساهمت في زيادة قدرة المشروع على استقطاب مهن متنوعة وبدرجة متوسطة.

7. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرات المشاريع من الناحية الإدارية وبدرجة متوسطة.

8. أكد المقترضين بأن برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة تقوم على توفير خدمات تثير إنباه الزبائن وبدرجة متوسطة.

9. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على ضمان استدامة المشاريع التي تدعمها وبدرجة متوسطة.

10. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في المساعدة باستمرار زيادة الطلب على منتجات المشاريع الصغيرة وبدرجة متوسطة.

11. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تفعيل دور القوة البيعية العاملة في المشاريع وبدرجة متوسطة.

12. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة المشاريع الصغيرة للاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل وبدرجة كبيرة.

13. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على الاستمرار في الحفاظ على جودة خدمات الانتاج للمشاريع الصغيرة وبدرجة كبيرة.

14. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على التنوع في نوعية خدمات المشاريع

الصغيرة ودرجة متوسطة.

15. لا يوجد هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة تعزى للمتغيرات (المستوى التعليمي، قطاع العمل، مكان المشروع، سنوات عمل المشروع، عمر القرض). بينما يوجد هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة تعزى لمتغير ملكية المشروع وذلك لصالح (الملكية العائلية).

## 2.5 الاستنتاجات:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل واقع برامج التمويل التي تقدمها مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين، ودورها في تحقيق زيادة فرص التشغيل وقدرة المشاريع على المنافسة وتحقيق الأستدامة، وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- أن برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض تساهم في تنمية المشاريع الصغيرة بدرجة متوسطة، حيث كان ترتيب أهتمام برامج التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة هو زيادة رأس مال المشروع، ثم زيادة القدرة التنافسية للمشروع، زيادة فرص التشغيل، تحقيق استدامة المشروع وتحقيق زيادة المبيعات.

- بالرغم من أن الدور الاقتصادي الذي تقوم به مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين لا يزال صغيرا نسبيا، مقارنة بالدور الذي يلعبه القطاع المالي الرسمي (المصارف ومؤسسات القطاع المالي الاخرى)، إلا أن هذا الدور أخذ بالتزايد من سنة لأخرى، وهو مرشح للاستمرار في النمو خلال السنوات القادمة في ظل تنامي فجوة التمويل لقطاع الأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر والذي هو مركز اهتمام واستهداف من قبل هذه المؤسسات.

- بخصوص الفئات المستهدفة، فان مؤسسات الإقراض تركز جزءا كبيرا من نشاطها في الأرياف والمخيمات، والمناطق البعيدة عن مراكز المدن، حيث تبين أن نحو 83% من أنشطة المؤسسات يتركز في المناطق الريفية والمخيمات. وقد تكون بعض المناطق خارجة عن الإطار السيادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يجعل من الصعب تطبيق القوانين في تلك المناطق وتحصيل الديون المستحقة في حال التخلف عن السداد. كما أن بعض المؤسسات تستهدف شرائح معينة من السكان، كالقروض الموجهة للنساء، الأمر الذي قد يزيد أيضا من صعوبة التحصيل بسبب الثقافة والعادات السائدة في المجتمع.

- أن عملية التمويل الصغير ومتناهي الصغر قد قادت إلى العديد من التأثيرات الايجابية على النواحي الاجتماعية والمعيشية للمقترضين. فقد تفاوتت هذه التأثيرات من مجال إلى آخر وتباينت من حيث دوافع الاقتراض (لأغراض إنتاجية وغير إنتاجية). وبالإجمال تحسنت القدرة لدى اصحاب تلك المشاريع على زيادة دخل المشروع وانتظامه واستدامته.

- كما تساهم هذه المؤسسات في الحد أو التقليل من البطالة في المجتمع الفلسطيني فكل قرض ممنوح من قبل هذه المؤسسات يساعد في خلق فرصة عمل واحدة على الأقل لأحد أفراد الأسرة المقترضة.

- وبالنظر إلى القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض فيلاحظ أن معظم هذه القروض هي قروض ممنوحة لإغراض إنتاجية فقد شكلت أكثر من 50% من القروض، وهي تشمل القروض الزراعية والصناعية والتجارة. كما أن معظم المنتفعين من هذه القروض يحافظوا على أعمالهم ويطوروها مما يساعدهم على الالتزام بسداد هذه القروض في الأوقات المحددة.

- يلاحظ من طبيعة التوزيع القطاعي في مؤسسات الإقراض المتخصصة، أنها تتجه لدعم القطاعات التي لا توليها المصارف الأهمية الكافية مثل القطاع الزراعي، حيث ان حصة هذا القطاع من تسهيلات المصارف هي نسبة منخفضة مقارنة بالتسهيلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض. فطبيعة

عمل مؤسسات الإقراض وأهدافها ورؤيتها واهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية هي السبب الرئيسي في توجيه قروضها نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية المهمشة . هذا إلى جانب أن هذه المؤسسات تهتم بقدر أقل من المصارف في تحقيق أعلى مستوى من الأرباح وبأقل مخاطر ممكنة. لأنها مؤسسات غير هادفة للربح، فتهتم بتحقيق أهدافها الاجتماعية أكثر من اهتمامها بتعظيم أرباحها.

### 3.5 التوصيات :-

إنطلاقاً مما تم استعراضه في الدراسة تبين للباحثة أن نجاح برامج التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة يرتبط بكل خطوة من خطوات مسيرتها بدءاً من الهدف التي وجدت لأجله وهو الوصول لإحداث تنمية وتطوير وتمكين لآبناء الشعب الفلسطيني وتطوير القطاع الإقتصادي والإجتماعي، لذلك فإن هذه المؤسسات بحاجة الى التمكين المادي والفني على السواء، لتستطيع متابعة ودعم المقترضين مادياً وفنياً والوقوف عند أي تعثر يواجه المشاريع الصغيرة بكل الجوانب التي طرحتها الدراسة سواء في زيادة رأس مال المشروع ، وزيادة فرص التشغيل، وزيادة المبيعات والقدرة التنافسية وبالتالي الاستدامة . لهذا تشير الباحثة الى التوصيات الآتية:-

1- وضع خطة إستراتيجية وطنية، تضم كافة مؤسسات المجتمع المحلي الرسمي والمدني، ووضع أولويات لدعم المشاريع الأكثر أهمية في حل مشكلة التشغيل وتزويد الطلب على الأيدي العاملة (أي الأهتمام بالقطاعات الصناعية والزراعية) إلى جانب أهتمامها بالمشاريع التجارية والخدماتية.

2- العمل على متابعة المقترضين فيما يتعلق بألية صرف القرض للغاية التي تم الإقتراض لأجلها ومتابعة تطور المشروع للوصول إلى الهدف المرجو من الإقتراض، من خلال إرشاد المقترضين وتدريبهم في الجوانب التي يوجد فيها إخفاق على الصعيد الفني.

3- ضرورة التنسيق والتشبيك بين مؤسسات الإقراض فيما بينها لضمان عدم تنفيذ المشاريع على الفئات المستفيدة نفسها أو المنطقة الواحدة ولضمان تقديم خدمات ومشاريع حقيقية يحتاجها المجتمع الفلسطيني.

4- العمل على زيادة مبلغ القرض المقدم بما يتناسب مع احتياجات المقترض، وذلك لإعطائه فرصة جيدة للبدء بمشروعه لنيل الأرباح.

5- العمل على تخفيض نسبة الفائدة المعمول بها في مؤسسات الإقراض لتناسب أوضاع أصحاب المشاريع الصغيرة.

6- العمل على توجيه وإرشاد وتدريب أصحاب المشاريع الصغيرة وتمكينهم في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية وذلك لزيادة قدراتهم في توسيع وتنمية مشاريعهم وصولاً للاستدامة والمنافسة العالية، من خلال إشراك كافة المؤسسات المدنية التي لها علاقة في هذا المجال، من غرف تجارية والصناعية، ونقابات واتحادات ذات الإختصاص لدمج هذه المشاريع في السوق للوصول الى إستدامتها.

7- وضع ضمانات وتسهيلات استشارية وإرشادية متاحة بما يتناسب مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمقترضين، واعتماد فكرة جعل ملكية المشروع احد الضمانات المطلوبة.

8- تغيير سياسة القروض السريعة (قروض إغاثية) إلى قروض تنمية تعمل على رفع مستوى المشاريع الصغيرة، وهذا من خلال اعتماد استراتيجيه ممنهجه بالتعاون مع الحكومة في طرح المشاريع المناسبة لخبرة ودراية المقترضين.

9- إعطاء أطول فترة سماح ممكنة قبل تسديد مبلغ الاقتراض، لإتاحة فرصة للمشروع بالبدء بالعمل لإثبات مدى جودته.

## قائمة المراجع:

### المصادر العربية:

- 1- الأسرج، حسين عبد المطلب (2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، ورقة بحثية، وزارة التجارة والصناعة، مصر
- 2- بدوي، عبدالله فواز (2005)، واقع تمويل المشاريع الصغيرة في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم، السودان.
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006)، دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة، فلسطين.
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007)، خصائص الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية، فلسطين.
- 5- حرز الله، شيراز (2014/12/01)، تعريف المشروع، موقع موضوع، تم نشره بتاريخ.
- 6- الحيازي، ايمان، مفهوم التنمية ، تم النشر بتاريخ 2.2.2016 ، موقع موضوع [www.mawdoo3.com](http://www.mawdoo3.com)
- 7- الدماغ، حنين جلال (2010)، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- 8- الزواهرة، ابراهيم حسن محمد (2010)، أثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة بالمملكة الاردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- 9- سلطة النقد الفلسطينية (2013)، الدور الإقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الإستقرار المالي في فلسطين، مجلة خاصة في سلطة النقد، فلسطين.

10- الشايب، ايهاب طلعت (2010)، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة ( دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الاصغر)، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر.

11- الصفدي، سماح، والفليت، خلود (2012)، واقع الشباب الفلسطيني من برامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر (دراسة تطبيقية على مؤسسات الاقراض العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، فلسطين.

12- الصوص، سمير زهير ( 2010)، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية، وزارة الاقتصاد الفلسطيني، فلسطين.

13- عمار، محمد غالب (2014)، أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر-دراسة حالة الإغاثة الإسلامية قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

14- فرحان، محمد عبد الحميد (2003)، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السعودية.

15- الفليت، عودة جميل (2011)، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الإقتصادية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلد 19 العدد الثاني، غزة، فلسطين.

16- الإقتصادي (2016/04/01)، ما هي مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين، فلسطين\_

[www.aliqtisadi.ps](http://www.aliqtisadi.ps)

17- كاملي ، مليكة، وآخرون ( 2010)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الإيجاري، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور يحيى فارس، الجزائر.

18- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) (2013)، قطاع التمويل الصغير في فلسطين، فلسطين.

19- المؤسسة المصرفية الفلسطينية، موقع الصفحة، (ب،ت) www.palbanking.com

20- مهدي، بندر عبدالله (2008)، تقييم اثر المؤسسات التمويلية في اداء المشاريع الانتاجية الصغيرة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء، السلط، الأردن.

21- مؤسسة فاتن للإقراض (ب، ت )، نبذه عن برامج المؤسسة، رام الله، فلسطين <http://www.faten.org>.

22- مقري، زكيه ، ويحياوي، نعيمة(2011)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر.

23- منتدى الأعمال الفلسطيني (2013)، تمويل المشروعات الصغيرة والمعوقات والتحديات، تقرير، مركز المعلومات والدراسات، فلسطين.

24- نصر الله ، والصوراني (2005)، المشروعات الصغيرة في فلسطين، واقع ورؤية نقدية، ورقة بحثية، غزة، فلسطين.

25- نوفل، حمد جمال محمد (2008)، العوامل المؤثرة على انتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، فلسطين.

- 1- Mandal, Tithankar (2007), **Small and medium Enterprises in BIMSIEC synergies and Emerging Issues for cooperation**, center for studies International relation and development.
- 2- Mark & other,(2006), **empowering woman with micro finance Evidence from Bangladesh**.India.
3. Sample, Bob. (2011), Moving 100 Million Families Out of the Severe Poverty: How Can We Do It? Global Microcredit Summit Auxiliary Session Paper 14-17 November 2011, Valladolid, Spain.  
<http://www.microcreditsummit.org/resource/19/moving-100-million-families-out.html>
4. Sharakeh, (2009)." **Impact of Micro Finance on Micro Entrepreneurs Life "**, The Palestinian Network for Small & micro Finance,Ramallah.
5. Sharma,shallu& Dhaliwal,navkiranjit(2011), **Financing of micro, small and medium Enterprises MSMES by the small industries Development Bank of India (SIDBI)**,the journal of sir Krishna Research& Educational, Consortium, India.
6. Singh, Mohinder& Dara, Monika (2007), **Developing Runal poor through micro finance problems and prospects**, the Indian journal of political Science, India.

الملاحق

ملحق رقم (1) الإستبانة

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

العنوان

أهمية برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض

في تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين"

تهدف هذه الدراسة لمعرفة إلى أي مدى ساهمت برامج التمويل المقدمة من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشاريع أو من ينوب عنهم.

المقترض/ة المحترمين

الرجاء التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة مقدرين لكم جهودكم في تشجيعكم للبحث العلمي والتعاون المخلص لدعم مسيرة التعليم في فلسطين، وذلك بوضع اشارة (x) امام احد البدائل الاتية موافق بشدة، موافق، محايد، لا اوافق ، لا اوافق بشدة. علماً بان البيانات التي ستدلون بها ستكون سرية ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

الطالبة: كوثر ابو جلعيف

اشراف: الدكتور نضال درويش

القسم الأول: البيانات الأولية:

- المستوى العلمي: 1- توجيهي فأقل 2- دبلوم 3- بكالوريوس فما فوق
- ملكية المشروع : 1- فردي 2- عائلي 3- شراكة 4 - مساهمة
- قطاع العمل:- 1- صناعي 2- خدماتي 3- تجاري 4- زراعي
- مكان المشروع:- 1- مدينة 2- قرية 3- مخيم
- سنوات عمل المشروع: 1- أقل من 5 سنوات 2- 5 - 10سنوات 3- أكثر من 10 سنوات
- عمر القرض: 1- أقل من سنة 2- 1-3 سنوات 3- أكثر من 3 سنوات

المحور الأول: أهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع

يعرض عليكم في هذه الاستبانة مجموعة من العبارات نرجو قراءتها بتمعن والإجابة عليها بوضع (×) تحت الخيار المناسب

رقم	الفقرة	درجة قليلة جدا	درجة قليلة	متوسط	درجة كبيرة	درجة كبيرة جدا
1.	قدمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة التمويل الكافي لمشروعي.					
2.	لم تحقق برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة زيادة رأس مال مشروعي					
3.	لم تساهم برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة استثمار رأس مال مشروعي					
4.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع					

					الصغيرة في زيادة التوزيع الانتاجي لمشروعي
					5. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة استثمار ايرادات مشروعي .
					6. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة التدفق النقدي لمشروعي

#### المحور الثاني: أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل

يعرض عليكم في هذه الاستبانة مجموعة من العبارات نرجو قراءتها بتمعن والإجابة عليها بوضع ( × ) تحت الخيار المناسب

رقم	الفقرة	درجة قليلة جدا	درجة قليلة	متوسط	درجة كبيرة	درجة كبيرة جدا
1.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة عدد العاملين في مشروعي.					
2.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تشجيع الافراد المنتجين في مشروعي.					
3.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تعزيز بناء قدراتي المهنية كصاحب مشروع					
4.	ساهمت البرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة على زيادة فرص الطلب للأيدي العاملة في مشروعي					
5.	ساهمت البرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة في قدرة مشروعي على استقطاب مهن متنوعة .					

#### المحور الثالث: أهمية برامج التمويل في تحقيق استدامة المشروع.

يعرض عليكم في هذه الاستبانة مجموعة من العبارات نرجو قراءتها بتمعن والإجابة عليها بوضع ( × ) تحت الخيار المناسب

رقم	الفقرة	درجة قليلة جدا	درجة قليلة	متوسط	درجة كبيرة	درجة كبيرة جدا
1.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع					

					الصغيرة في تطوير الخدمات التي يقدمها مشروع.
					2. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرات مشروع الادارية .
					3. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على ضمان استدامة مشروع.
					4. تقوم برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على توفير خدمات تثير انتباه زبائني
					5. ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة نمو مشروع الانتاجي.

#### المحور الرابع: اهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات

يعرض عليكم في هذه الاستبانة مجموعة من العبارات نرجو قراءتها بنتمعن والإجابة عليها بوضع (×) تحت الخيار المناسب

رقم	الفقرة	درجة قليلة جدا	درجة قليلة	متوسط	درجة كبيرة	درجة كبيرة جدا
1.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة بزيادة فرص جذب زبائن جدد					
2.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في مساعدتي باستمرار زيادة الطلب على منتجاتي					
3.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تفعيل دور القوة البيعية العاملة في مشروع.					
4.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على زيادة الحصة السوقية لمشروع					
5.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على زيادة القدرة لتنفيذ برامج ترويج منظمة.					

المحور الخامس:- أهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة القدرة التنافسية

يعرض عليكم في هذه الاستبانة مجموعة من العبارات نرجو قراءتها بتمعن والإجابة عليها بوضع ( × ) تحت الخيار

المناسب

رقم	الفقرة	درجة قليلة جدا	درجة قليلة	متوسط	درجة كبيرة	درجة كبيرة جدا
1.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة مشروعى للاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل.					
2.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على التنوع في نوعية خدمات مشروعى.					
3.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة مشروعى في منافسة الاسعار					
4.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في القدرة على رفع سمعة خدمات مشروعى ايجابياً.					
5.	ساهمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على الاستمرار في الحفاظ على جودة خدمات الانتاج لمشروعى.					
6.	ساعدت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة مشروعى في طرح منتج جديد في السوق.					

ملحق رقم (2): اسماء المحكمين

الجامعة	التخصص	اسم الدكتور
جامعة القدس المفتوحة	ادارة اعمال	الدكتور يونس جعفر
جامعة القدس	علم اجتماع وتنمية اجتماعية	الدكتور شاهر العالول
جامعة القدس	علم اجتماع	بسام بنات
جامعة فلسطين الاهلية	علوم مالية ومصرفية	فايز ابو عمرية
جامعة فلسطين الاهلية	علم اجتماع	محمد عكة
الجامعة الاسلامية	استاذ احصاء	أ.الدكتور سمير صافي

ملحق رقم (3): اسئلة المقابلة

الرقم	السؤال
1	ما هي قيمة القروض الميسرة التي حصلت عليها مؤسسة فاتن خلال عام 2012-2016 من الصندوق الفلسطيني للتشغيل.
2	عدد القروض التي تم تنفيذها خلال الفترة؟
3	ما هي طبيعة المشاريع حسب التصنيف؟
4	عدد المشاريع القائمة التي نجحت لغاية الان
5	ما هي اهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسة في اختيار المشاريع المستفيدة من برامجكم التمويلية؟
6	ما هي النسبة التقديرية للمشاريع التي نجحت في والمنافسة والاستمرار من بين كل المشاريع التي استفادت من برامج المؤسسة؟
7	لماذا نسب الفائدة لدى المؤسسة عالية مقارنة مع مؤسسات اخرى؟
8	ما الذي يميزكم عن مؤسسات الاقراض المحلية؟
9	هل تعتبرون انفسكم نجحتم في تحقيق الدور المرجو منكم كمؤسسة اقراض رئيسية في فلسطين؟
10	هل تفضلون دعم مشاريع قائمة ام جديده؟
11	ما هي نسبة المشاريع التي توافقوا على تمويلها من مجمل المشاريع؟
12	ما هي مصادر التمويل الرئيسية الداعمة لمؤسستكم؟
13	ما هي الفئات التي يتم دعمها ؟

## فهرس الجداول:

- جدول رقم (1.1) تصنيف المشاريع حسب معيار عدد العمال ..... 11
- جدول رقم (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي ..... 42
- جدول رقم (2.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير ملكية المشروع..... 43
- جدول رقم (3.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير قطاع العمل ..... 44
- جدول رقم (4.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان المشروع..... 45
- جدول رقم (5.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات عمل المشروع..... 45
- جدول رقم (6.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان المشروع..... 46
- جدول (7.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع " والدرجة الكلية للمجال..... 49
- جدول (8.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل " والدرجة الكلية للمجال..... 50
- جدول (9.3): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أهمية برامج التمويل في تحقيق إستدامة المشروع " والدرجة الكلية للمجال..... 50
- جدول (10.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات " والدرجة الكلية للمجال..... 51
- جدول (11.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أهمية برامج التمويل في تحقيق زيادة القدرة التنافسية " والدرجة الكلية للمجال..... 51
- جدول (12.3): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة ..... 52
- جدول (13.3): نتائج إختبار كرومباخ ألفا لقياس الثبات..... 53
- جدول رقم (14.3) مقياس ليكرت الخماسي ..... 54
- جدول رقم (15.3) مقياس درجة الفقرات ..... 55
- جدول (1.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل مجال من مجالات أداة الدراسة) ... 57

- جدول (2.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الأول (أهمية برنامج التمويل في زيادة رأس مال المشروع) ..... 59
- جدول (3.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني (أهمية برامج التمويل في زيادة فرص التشغيل) ..... 61
- جدول (4.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث (أهمية برنامج التمويل في تحقيق الاستدامة) ..... 63
- جدول (5.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث (أهمية برنامج التمويل في تحقيق زيادة المبيعات) ..... 65
- جدول (6.4): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الخامس (أهمية برنامج التمويل في زيادة القدرة التنافسية) ..... 67
- الجدول (7.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير المستوى العلمي ..... 69
- جدول (8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير ملكية المشروع ..... 70
- جدول (9.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير لقطاع العمل ..... 72
- الجدول (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير مكان المشروع ..... 73
- الجدول (11.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير سنوات عمل المشروع ..... 74
- الجدول (12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تعزى لمتغير عمر القرض ..... 75

### فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
43	المستوى العلمي	1.3
44	قطاع العمل	2.3
45	سنوات عمل المشروع	3.3

### فهرس الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	الرقم
84	الاستبانة	1
89	المحكمين	2
90	اسئلة المقابلة	3

## فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	شكر وعرهان
ج.....	المصطلحات:
د.....	المخلص
ز.....	<b>Abstract:</b>
1.....	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>
1.....	1.1 المقدمة:
3.....	2.1 مشكلة الدراسة:
4.....	3.1 أهمية الدراسة:
4.....	4.1 أهداف الدراسة:
6.....	5.1 أسئلة الدراسة
6.....	6.1 الفرضيات
7.....	7.1 محددات الدراسة:
9.....	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>
9.....	1.2 المبحث الاول: المشروعات الصغيرة
9.....	1.1.2 مفهوم المشروعات الصغيرة:
10.....	2.1.2 المعايير المستخدمة في تصنيف المشاريع:
11.....	3.1.2 تعريف المشاريع الصغيرة في الدول العربية
12.....	5.1.2 أهمية المشاريع الصغيرة:
12.....	6.1.2 أنواع المشروعات الإقتصادية الصغيرة في فلسطين:
13.....	7.1.2 ميزات المشاريع الصغيرة ومساهماتها في التشغيل:
14.....	8.1.2 المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

15	9.1.2 أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة:
17	2.2 المبحث الثاني: مؤسسات الإقراض والتمويل
17	1.2.2 مقدمة:
17	2.2.2 خصائص مؤسسات الإقراض الصغير
18	4.2.2 الصناعات الصغيرة وضعف دور مؤسسات التمويل والإقراض:-
18	5.2.2 مقترحات لدعم المشاريع الصغير في فلسطين :-
20	6.2.2 القوانين والتشريعات غير مشجعة لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة:-
20	7.2.2 التجارب العربية والدولية في تمويل المشاريع الصغيرة:-
26	8.2.2 مؤسسة فاتن لتمويل المشاريع الصغيرة:-
28	3.2 المبحث الثالث:
41	<b>الفصل الثالث: منهجية الدراسة</b>
41	1.3 مقدمة:
41	2.3 منهجية الدراسة:
42	3.3 مجتمع الدراسة:
42	4.3 عينة الدراسة :-
42	1.4.3 خصائص العينة الديمغرافية:-
46	5.3 تصميم أدوات الدراسة وجمع البيانات:-
48	1.5.3 صدق الاداة وثباتها:-
53	2.5.3 المعالجة الإحصائية:-
56	<b>الفصل الرابع: نتائج البحث</b>
56	1.4 مقدمة:
56	2.4 اختبار الفرضيات
56	1.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الأولى.
69	2.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

76	الفصل الخامس: نتائج الدراسة والإستنتاجات والتوصيات.....
76	1.5 نتائج الدراسة.....
78	2.5 الاستنتاجات: .....
80	3.5 التوصيات :-.....
82	قائمة المراجع:.....
86	الملاحق .....
93	فهرس الجداول: .....
95	فهرس الاشكال .....
95	فهرس الملاحق .....

تمّ بحمد الله